

الفصل الثانى

السياسة فقط لترويض التعليم !

البعد السياسى للتعليم

حرصت معظم النظم السياسية ، وخاصة فى العصر الحديث على الهيمنة على التعليم ، إما بطريق مباشر كما رأينا فى النظم الاشتراكية ، والنظم الدكتاتورية ، أو بطريق غير مباشر عن طريق وضع النظم والقواعد والسياسة العامة ومراقبة تنفيذها والسير بمقتضاها ، وهذا يعكس إيماننا واضحا بالدور الخطير الذى يقوم به التعليم بالنسبة للنظم السياسية من حيث التمكين لها فى العقول والقلوب عن طريق عملية التنشئة التى يقوم بها . بل إن النظم التى تروج لمقولة ألا سياسة فى التعليم نفسها تؤكد هذا ، فالترجمة الحقيقية لهذه المقولة هو ألا سياسة مخالفة لسياسة النظام السياسى القائم ، بدليل أننا دائما نشهد أنشطة سياسية تقوم بها الحكومة المروجة لهذه المقولة من خلال مؤسسات تعليمية ، فكأن السياسة يسمح بها عندما تكون ترويضاً للتعليم والمتعلمين ، لكنها تصبح ممنوعة ومحرمة عندما تسير فى اتجاه معاكس .

وإذا كنا سوف نقوم باستطلاع لما كتب بصحفنا بخصوص هذه القضية فلا بد أن ننبه منذ البداية أن الغالب فيما كتب سوف يكون متصلاً بالجامعات على الأرجح والأعم ، لأن الاشتغال بالسياسة عادة ما يبدأ فى هذه المرحلة العمرية التى تقابل مرحلة التعليم العالى والجامعى ، فضلاً عما يقترن به هذا التعليم عادة من حرية نسبية فى الحركة والتفكير قياساً للتعليم قبل الجامعى .

ومن أوائل ما نقرؤه خاصا بقضيتنا هو ما كتبه د . إبراهيم صالح بأهرام ١٧/٦/١٩٧٥ بعنوان (اخلعوا السياسة من الجامعة) بمناسبة لقاء أشار إليه بين الرئيس الراحل أنور السادات قبل ذلك بأعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية لمناقشة عدد من مشكلات وقضايا التعليم الجامعى . وقد رأى كاتبتنا أن القضية المحورية وراء مشكلات التعليم الجامعى فى مصر هى المزج بالسياسة فى رحاب الجامعة . واستند فى ذلك إلى ما كان من حرص على إقصاء الشرطة والقوات المسلحة عن الاشتغال بالسياسة ، وذلك من أجل الحفاظ على درع الأمة عن متهامات السياسة ونأيا عن أساليبها ، لكى يظل متفرغا لمهمته الوطنية ، ونفس الشيء من حيث إبعاد القضاء عن السياسة لضمان استقلال القاضى وحيدته .

وبالنسبة للجامعات فقد رأى كاتبتنا أنه لا خوف مما قد يتصوره البعض من أن تعاني الجامعة فى ظل هذه الدعوة من فراغ سياسى ، لأن ملء هذا الفراغ يقتضى يقتضى العودة بالجامعات إلى رسالتها الأولى بأن يملأ الفراغ باللقاءات العلمية والمناظرات الأدبية والندوات الفنية والمسابقات الرياضية كالمحاضرات الثقافية والمناظرات العلمية والأنشطة الرياضية من رحلات وغيرها . فضلا عن ذلك فإن السبيل لمن يشاء ، سواء كان الأستاذ أو الطالب فى ممارسة السياسة يكون مقترنا بالوحدة السكنية وليس على أساس اعتبار الجامعة وحدة جماهيرية ، كما اتجه تفكير البعض فى ذلك الوقت حيث كان نقاش قد دار حول مستقبل التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) .

وشدد د . صالح على ضرورة النأى بالسياسة عن الجامعة ، وأن ذلك خليق بأن يعيد للجامعة سيرتها الأولى بأن يفرغ الأساتذة لرسائلهم العلمية ويعود الاقتناع بأن السبيل للرقى والتقدم هى الأعمال العلمية التى يقدمها أستاذ الجامعة ، وبأن يسود المناخ الجامعى الصلة الروحية بين الأساتذة بعضهم البعض الآخر وبينهم وبين الطلاب ، وبأن يرتاح وجدان الأستاذ ويعيش فى أمن روحى بأن سيف التقارير التى تمزق الأفئدة والوجدان لم يعد مسلطا على العقول والنفوس على السواء ، وخاصة إذا ما تعددت المنابر واعتصم البعض بمنبر السلطة ، وأخذ يسدد سهام أو يتبادلها مع الجالسين على المنابر الأخرى على اليمين أو اليسار على حد سواء .

وقد تحقق شيء من تخوف د. صالح . صحيح أن سياسة " التقارير " لم تعد قائمة ، لكن قلما يجزء أساتذة على الانضمام إلى حزب معارض ، نظرا لما يلزمه من إقصاء دائم لمن سولت لهم أنفسهم بذلك ، فضلا عن هوية المتسلفين على جدار السلطة فى الانضمام والترويج لحزب الحكومة ، حيث هو الضمان الأساسى لمن يريد أن يتولى منصبا جامعييا قياديا أو غيره .

وفى عددها الصادر فى الثانى من فبراير عام ١٩٩٨ أجرت سناء السعيد ، فى جريدة الأسبوع حوارا ذكيا ، مثل معظم حواراتها حقيقة ، مع د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى وضح قضية العلاقة بين الجامعة والسياسة ، فعندما سألته المحررة عن حرمان الطالب من ممارسة أى نشاط سياسى فى الجامعة قال الوزير أن النشاط السياسى غير محرم ، وإنما المحرم هو النشاط الحزبى . " العمل السياسى مباح ومرغوب فيه وندعو إليه " .

ويبدو أن د. مفيد قد أجاب بما يراه هو شخصا ، ذلك لأن واقع الممارسة يختلف عن ذلك ، وفى يوليو الماضى عقد الحزب الوطنى مؤتمره فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ، فهل استثنى الحزب الحاكم من القاعدة ؟ وهل لو أراد حزب آخر أن يقيم مؤتمره يسمح له ؟ الإجابة الحقيقية عن السؤال الأول هى بالإيجاب وعن الثانى هى بالنفى . ثم إنه من الصعب الفصل بين مطلق السياسة وبين الموقف الحزبى ، فما أن تفرض قضية سياسية نفسها على مسار النقاش حتى يجد كثيرون أنفسهم يعبرون عن اتجاه حزبى ما ، حتى ولو لم يكونوا ضمن التنظيم الحزبى الممثل لوجهة النظر هذه .

وقد أوضح د. مفيد مفهومه للعمل السياسى فى الجامعة فقال أن المقصود به تربية سياسية بأن أعطيه تثقيفا سياسيا من خلال عقد الندوات والمحاضرات بحيث أشرح له قضايا البلد السياسية والداخلية ، وأدعو من أجله أساتذة يتحدثون فى الاقتصاد ، استضيف وزير الخارجية ليشرح سياسة مصر الخارجية ، وليس معنى هذا فى نظر الوزير أن يملأ على الطالب سياسة معينة وإنما يدعو من أجله المختصين والأساتذة

والخبراء والمسؤولين لتزويده بالمعلومات حتى يستطيع بعد ذلك أن يحاور فى ظل معرفة مسبقة .

وهذا الكلام جيد فى حد ذاته أيضا ، ولكن ، يظل السؤال : هل يمكن للطلاب أن يدعوا خبيرا لأن يتحدث فى قضية تهم البلاد فى الجامعة ؟ إن الإجابة هى بالتأكيد سلبية ، لأن المصرح به فقط أى مسئول أو خبير داخل نطاق الاتجاه الحكومى ، والأمثلة كثيرة من الممارسة الواقعية ، حتى لقد ساد الآن عزوف عام عن دعوة أحد من خارج الجامعة ممن قد يحملون رأيا مخالفا ، بل نكاد نقول ، وساد عزوف ، ونهى حتى بالنسبة لأساتذة من داخل الجامعات لأنهم يقولون برأى مغاير للرأى الرسمى ، أو يوجهون نقدا لسياسة رسمية ، حتى ولو كان ذلك فى قطاع مثل التعليم ، وليس بالنسبة للقضايا السياسية .

وعندما قالت المحررة أن هناك من يخشى الشباب المحاور ويرى فى هذا خطرا على العملية التعليمية فى الجامعة ، أجاب الوزير أن الأخطر أن يحاور أو ينتقد أو يصور أحكاما دون أن يكون لديه التثقيف السياسى ، وهذه عملية يجب ألا تكون قد بدأت بالجامعة فقط ، وإنما يجب أن تكون قد بدأت منذ المدرسة لتزيد بعد ذلك جرعة التربية السياسية داخل الجامعة . المحرم فى رأى الوزير ، مرة أخرى ، هو العمل الحزبى ، بمعنى أن تكون هناك وحدات حزبية داخل الجامعة ، فهى محرمة أولا بنص قانون الأحزاب الذى يقول أن الأحزاب لا يجوز لها أن تفتح وحدات حزبية داخل الجامعة ، وثانيا لأن ظروف الجامعة وروحها أنها أسرة واحدة ، فإذا دخلت الأحزاب فيها وضمت وحدات تنظيمية للحزب ينتمى إليها الأساتذة يمكن أن تؤدى إلى صراعات داخلية لا تتناسب وطبيعة الجامعة كأسرة واحدة . ولكن هذا لا يمنع ، كما يقول الوزير ، أن يكون الطالب أو الأستاذ منتشيا لحزب خارج الجامعة ، أما فى الجامعة فمكفول له ممارسة النشاط السياسى بحيث يعرب عن رأيه وينتقد المواقف شريطة أن يتم ذلك بعيدا عن تشكيل تنظيمات حزبية داخل الجامعة .

وفى مقال له بعنوان ' وفى التعليم فلتتنافس الأحزاب ' كتب د. سعيد إسماعيل على فى أهرام ١٧/١٢/١٩٩٨ يؤكد على ضرورة أن تأخذ الأحزاب على عاتقها الإشغال

بقضية التعليم ، وأن هذا يوسع من المفهوم الضيق للسياسة الذى يحصرها فى الاشتغال فقط بمسألة الحكم ، وساق الكاتب أمثلة من الجوانب التى تستطيع الأحزاب السياسية أن توليها أهمية وانشغالا :

- فالبيت المصرى ينن منذ سنوات من الأعباء المالية والنفسية التى تتزايد عاما بعد عام فى الدروس الخصوصية ، أفلا تدعو بعض الأحزاب عددا من أعضائها لتنظيم مجموعات دروس تقوية مجانية للفقراء وبأجر رمزى ؟

- وهل يمكن لحزب من الأحزاب أن يشكل مجموعات عمل من أعضائه تستعين بالخبراء والمتخصصين لدراسة العديد من مشكلات التعليم فى مصر ، مقدمة دراسة علمية لها تشمل مظاهر المشكلة وأسبابها ، وتصورا بالحلول الممكنة لها ، وهنا سنجد أمامنا ملفات كثيرة خاصة بمشكلات مثل : مجانية التعليم ، التعليم المفتوح ، مدارس اللغات ، الكتاب المدرسى ، الكتاب الجامعى ، إعداد المعلم ، المبائى المدرسية ، التعليم الأزهري ، التعليم الفنى .. الخ وتقدم هذه الدراسة إلى الوزارة المختصة ، وتنشر ويذاع أمرها بين الناس ، ويطلب التعليق عليها وإبداء الرأى ، وتشكل كل دراسة لكل مشكلة سلسلة مطبوعات بعنوان : " رأى حزب .. فى .. " .

- وهل يمن لحزب من الأحزاب أن يدعو بالكلمة والممارسة والمشاركة إلى حملة قومية لمحو الأمية ، ذلك العار الذى يعلمه الجميع ، ونقر به ونسكت عنه ، ونكثر من الحديث عن تحديات القرن الحادى والعشرين والكومبيوتر والانترنت ؟ !! وعلى نفس المنوال ، عرض الكاتب لقضايا أخرى فى مجال التعليم .

الحركة الطلابية :

يقتضى الأمر أن نعود القهقرى لنرى البذور الأولى للحركة الطلابية فى مصر .
إننا لا نقصد التأريخ لها هنا ، ولكننا فقط نريد الوقوف عند البدايات . هنا نجد المؤرخ الكبير د. يونان لبيب رزق فى بابهِ الطريف الشهير (ديوان الحياة المعاصرة) بأهرام ١٩٩٧/٧/٣١ يضع أيدينا على البذرة الأولى .

تمثلت البذرة فى تحرك قام به طلاب مدرسة الحقوق فى فبراير عام ١٩٠٦ ، شاركهم فيه طلاب من مدارس عليا أخرى ، كان سببه الرئيسى بعض المطالب الخاصة بالعملية التعليمية ، لكن التحرك اتسع ليشمل مدارس أخرى ، عالية وثانوية ، ثم لتتجاوز المطالب التعليمية للطلاب ، لتصبح حركة ذات طابع قومى ، وأصدر ناظر المعارف " حسين فخرى " قرارا نشر فى الأول من شهر مارس عام ١٩٠٦ فى الوقائع المصرية جاء فيه :

المادة الأولى : كل مظاهرة عمومية للتلاميذ من شأنها عدم حضور الدروس أو ترك المدرسة تكون نتيجتها رفت التلاميذ الذين يشتركون فى هذه المظاهرة فى الحال .
المادة الثانية : لا يقبل ثانيا فى المدارس أثناء السنة المكتبية الحالية أى تلميذ من المرفوتين ، وإذا سمحت النظارة بقبول واحد منهم بناء على طلب ناظر المدرسة فى مبدأ السنة المكتبية المقبلة بصفة استثنائية فلا يقبل إلا فى الفرقة التى كان بها وقت رفته من المدرسة .

ودعا الطلاب إلى اجتماع كبير فى دار التمثيل العربى حضره عدد من مراسلى الصحف وبعض الشخصيات السياسية العامة ، على رأسهم أحمد لطفى السيد الذى نقل مؤرخنا عنه قوله فى هذا الاجتماع تذكيره للطلاب بأنهم رجال قلم ولسان لا رجال سيف وعصا ، فهم يمكن أن ينالوا مطالبهم بالاحتجاج لا بالقوة والعسف ولا بارتكاب شىء مغل بالنظام . ومن ناحية أخرى شدد على ضرورة إلغاء أمر النظارة الصادر برفقت أربعة من الطلاب . وألقى عبد العزيز فهمى كلمة مماثلة تضمنت مدحا لما أظهرته حركة الطلاب من تضامن وتساند .

وتعددت الاجتماعات ، فعقد بعضها فى حديقة الإزبكية ، حيث تزايد اشتراك طلاب المدارس الثانوية . وزادت القضية سخونة بمشاركة بعض رجال الحزب الوطنى فيها ، منهم على "بك" فهمى مدير جريدة اللواء ، وكان رد المعارف عنيفا تجاه الطلاب ، مما بدأت معه حركة تراجع ، وملاينة ، بسبب ضغوط أولياء أمور الطلاب ، خاصة وأن النظارة كانت قد حددت موعدا نهائيا للطلاب إذا لم يعودوا فيه تم رفتهم ، فأصدر الطلاب بيانا فى الثانى من مارس قرروا فيه بالإجماع اعتبار وعد مستشار الحقانية (

العدل) لهم بالنظر شخصيا فى مطالبهم من الوجهة العلمية الفنية وبمساعدهم لى المعارف العمومية فيما يختص بتلك المطالب من الوجهة الإدارية ضمانة كافية لتحقيق مطالبهم ، وأنهم يعودون إلى مدارسهم فى الموعد المقرر .

ويبدو أن هذا التراجع قد شجع السلطة القائمة على مزيد من التشدد ، وليس العكس ، كما ظهر ذلك بعد أن عاد طلاب الحقوق إلى الانتظام فى الدراسة ، فقد وجه اللورد كرومر خطابا إلى وكيل مدرسة الحقوق أكد فيه على أن العودة تكون بدون قيد ولا شرط ، وأن رفت ٥٦ طالبا من مدرسة الزراعة ، لا عودة عنه . وكان لهذا أثره فى انتقاد الحكومة ، ومن ذلك ما كتبه أحد الكتاب فى الأهرام كما نقل لنا ذلك د . يونان فى ممارس من نفس العام ، جاء فيه :

" . . فإذا كان دنلوب وأضرابه وغيرهم يظنون أن المدارس المصرية والأموال التى تنفق على تلك المدارس هى ملك لهم يتصرفون بها على هواهم فيقفلون المدارس إذا شاعوا ويفتحونها إذا أرادوا ويعلمون إذا أحبوا ويحرمون الناشئة من التعليم إذا رغبوا ، كان ظنهم خطأ فاحشا يجب على كل إنسان أن أن يظهره وأن يقول لهم قفوا : إنكم مأجورون بأموالنا لتعليم أبنائنا ، ولقد بطلت النخاسة والرق فلسنا عبيدا لكم تفعلون بنا ما تشاعون دون أن نشكو جورا أو نطلب عدلا ، بل نحن أمة تعطى كل واحد منكم أجرته لخدمها بتلك الأجرة " .

وحاولت وكالة رويتر الإنجليزية التأكيد على أن إضراب طلاب المدارس العليا إنما هو ذو طابع سياسى " تحت تأثير الحركة الإسلامية (حتى فى سنة ١٩٠٦ترتفع هذه التهمة عندما يكون التعبير عن الرأى مخالفا لاتجاه السلطة !!) والجرائد السياسية المهيجة " .

وفى أهرام ١/١/١٩٩٨ نشر مؤرخنا الكبير عن الدور السياسى لبعض طلاب البعثات الطلابية إلى البلدان الأوربية ، وذلك من حيث تدبير " تظاهرات " سياسية يحاولون من خلالها أن يلفتوا نظر الرأى العام فى أوربا إلى قضية الاحتلال البريطانى لمصر ، وكان المثال الذى ساقه مؤرخنا مما حدث فى " جنيف " فى خريف عام ١٩٠٩ ، خاصة وأن سويسرا تتوسط أوربا ، كما أنها لم تكن من البلدان المتورطة فى مصالح

مع دولة الاحتلال ، وكذلك الحرية التى توافرت فيها بحكم سياسة الحياد التى انتهجتها .

لم يلفت مؤتمر الشبيبة المصرية الأول الذى عقد فى ١٤/٩/١٩٠٨ الأنتظار ، ربما لحدائة التحرك ، لكن المؤتمر الثانى بدأ يلفت الأنتظار . كانت مطالب الطلاب فى المؤتمر الأول تتلخص فيما يلى : دراسة مركز مصر الدولى وإظهار مخالفة الاحتلال للمعاهدات الدولية . كشف النقاب عن المطامع البريطانية فى مصر والمظالم التى يرتكبها الاحتلال فى مصر . بيان ضرورة الحكومات الدستورية لسعادة الأمم . دراسة شئون النظارات والمصالح المصرية وحكومة السودان المصرى درسا جيدا . البحث عن الطرق الممكنة لنشر التربية الوطنية بين أبناء مصر وتقوية روابط الإخاء بين جميع المصريين من أقباط ومسلمين وتحكيم عرى المحبة والألفة بين المصريين والأجانب المقيمين فى مصر .

وقد وجهت الدعوة إلى عدد من الصحف المصرية والأجنبية ، وبعض السياسيين البريطانيين ، وخاصة من حزب العمال ، والسياسيين المصريين وغيرهم . وقد قدم ثمانية وعشرون بحثا كتبت بلغات ثلاث : الإنجليزية والفرنسية والعربية ، وحظيت الفرنسية بثمانية بحوث ، أعدت لجنة المؤتمر منها ثلاثا منها : مركز مصر الدولى ، وحياد مصر ، وحرية الصحافة ، وأعد لطفى أفندى جمعة بحثا عن نهضة مصر والشرق ، وقدم على أفندى الشمسى موضوعا عن السودان ، وجاء موضوع صادق أفندى ميخائيل قريبا من هذا الموضوع : الخطر الذى يتهدد وادى النيل ، واختار محمد فريد أن يتحدث عن المجالس النيابية فى مصر . وحظى التعليم ببحتين : أولهما تعليم الشعب الذى قدمه سيد أفندى مرعى ، وثانيهما : التعليم فى مصر " لباحث مستتر " .

وغلب على البحوث التى قدمت باللغة العربية التأريخ للمؤسسات : مدرسة المهندسخانة المصرية . مدرسة الحقوق الخديوية . مصلحة السكك الحديدية . تقرير عن الجيش المصرى قبل الاحتلال وبعده . برنامج التعليم فى مصر لسامى أفندى كمال الطالب 'بليون' . الخ . أما قرارات المؤتمر كما أشار إليها مؤرخنا ، فكانت :
- التأكيد على عدم شرعية احتلال إنجلترا لمصر " والمؤتمر يجدد المطالبة بالجلء

- وبحكومة نيابية وطنية تسير على النظمات الدستورية " .
- تكليف لجنة المؤتمر بتحديد ميعاد ومكان المؤتمر التالى ، مما عناه ذلك من الإفصاح عن نية المؤتمرين على إعطاء مؤتمراتهم الطابع المؤسسى .
- تهنئة لرجال تركيا الفتاة والحزب الوطنى الفارسى لنجاحهما .
- الاحتجاج على الحكومة المصرية على إعادة العمل بقانون المطبوعات .
- حث الأحزاب على أن تتحد للدعوة إلى مؤتمر يبحث فى مسألة التعليم الحر البعيد عن رقابة الحكومة .
- إصدار جريدة فى جنيف بالفرنسية والإنجليزية " ليقف العالم المتمدن على الحالة الحاضرة فى مصر ونتائج الاحتلال المشنومة وتأثيره المفسد ويكون اسم الجريدة (مصر الحرة) " .

ونقل د. يونان ما كتبه " أحمد لاشين " فى أهرام ١٩٠٩/١١/٢ يرد على ما جاء فى جريدة المؤيد من أنه حصل خلاف شديد فى المؤتمر بين رئيسه ، محمد فهمى المدرس بحقوق جنيف ، ورئيس الحزب الوطنى محمد فريد " حتى وصلت المسألة أن سب الرئيسان بعضهما سبا صريحا " ، فيؤكد أنه قد حضر جميع جلسات المؤتمر ورأى وسمع كل ما دار به ولم يسمع سبابا أو شيئا مما افترته المؤيد ، وأشار الكاتب إلى ما نصت عليه المبادئ التى قام عليها عمل لجنة المؤتمر فى أن " تشرك فى عملها الوطنى قوى العواطف الشريفة من مصريين وأجانب فهمى تعلن استقلالها التام من الوجهة السياسية والدينية لأنها تسعى خارجا من تأثيرات الأحزاب السياسية والمذاهب الدينية " ، ومن المعروف أن جريدة المؤيد كانت ذات صلة وثيقة بالخديو، وبالتالي فهمى تستن سنة أصبحت متكررة ومشهورة حيث تشكك الصحف المرتبطة بالسلطة دائما فى قوة الاتجاه المعارض وتروج لخلافات وصراعات بين أفرادها !!

وكتب د. الشافعى البشير مقالا مهما فى جريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٧/١١/٣ يتعلق بتطور التشريعات المنظمة لأنشطة اتحاد طلاب الجامعات ، وكيف أنه يعكس الوضع السياسى فى كل مرحلة من مراحل التطور ، فمثلا فى ١٩٦٦/٧/٢٥ أصدر جمال عبد الناصر قراره ٤٦٥٨ فى شأن تنظيم اتحادات طلاب الجامعات المصرية ، وحدد لهذه الاتحادات أهدافا سياسية وقومية تنبع من سياسة عبد الناصر فى التوجه نحو الوحدة

العربية والاشتراكية ومقاومة الامبريالية والصهيونية العالمية ، وعدم الاعتراف بإسرائيل ، والإعداد المسلح لمواجهةها .

وأشار كاتبنا إلى أن الاتحاد الاشتراكي كان هو الذي يختار رائد الشباب من بين أعضاء هيئة التدريس أو المعيدين ، ولكن ذلك لم ينسخ الاختصاصات الواسعة التي كان يتمتع بها الطلاب في مجلس الاتحاد ، إذ كان الطالب أمين المجلس هو الذي يدعو للتعاقد ويتولى تحضير جدول الأعمال بالاتفاق مع رائد الشباب ، كما كانت قرارات المجلس تصدر بأغلبية آراء الطلاب ، بالإضافة إلى ضرورة توقيع الطالب أمين المجلس على استمرارات الصرف من أموال الاتحاد .

وبعد هزيمة ٦٧ صدر القرار رقم ١٥٣٣ لعام ١٩٦٨ حيث كان عبد الناصر بحاجة ماسة إلى تأييد طلاب الجامعة للسياسة القائمة ، فأكد على المزيد من الأهداف التي تؤكد الوظيفة السياسية للجامعة ، وكانت أهداف الحرية والاشتراكية والوحدة ومقاومة الامبريالية العالمية والصهيونية أهدافا فسيحة للفكر الطلابي في كل صوره التعبيرية من خلال مجلات الحائط والندوات والمحاضرات والمظاهرات . ولكن مساحة الحرية الطلابية قبل الهزيمة لم تعد تصلح بعد سنتين منها ، ولهذا فقد صدر القرار الجمهوري رقم ٤٢ لعام ١٩٦٩ يحد بعض الشيء من انطلاقة حرية الطلاب في التنظيم المالي والإداري للاتحاد الطلابي .

وعندما شعر السادات بعد حرب أكتوبر ٧٣ بقوته ورسوخ قدمه ترك للطلاب مساحة الحريات السياسية الواسعة بنفس الأهداف التي كانت مقررة في عهد عبد الناصر ، بل قرر مزيدا من السلطات والحريات للطلاب في لائحة الاتحادات التي أصدرها بالقرار ٣٠٣ لعام ١٩٧٥ ، إذ أعاد للطلاب هيمنتهم على مجلس الاتحاد . وأتبع السادات قراره هذا بالقرار رقم ٣٣٥ لعام ١٩٧٦ وهي تقرر مساحات سياسية واسعة للنشاط الطلابي في الجامعات .

وكتب " شقيق الطاهر " تحقيقا مهما في جريدة العربي بعدده الصادر في ١٩٩٨/١١/٩ عن (مواجهة ساخنة بين جيلي السبعينيات والتسعينيات) على اعتبار

أن جيل السبعينيات شهد صعود الحركة الطلابية ، بينما شهد جيل التسعينيات انحساراً لها ، واستشهد المحرر ب " محمد سامى " أحد أهم القيادات الطلابية الناصرية فى جيل السبعينيات الذى قال أن أهم القضايا التى كانت تحرك الطلاب فى هذه الفترة هى قضية تحرير الأرض ، ولم يحدث احتكاك أو سخونة مع النظام فى هذه الفترة إلا وكان المحرك الرئيسى له هو " المعركة " مع العدو الصهيونى ومدى استعدادنا لها .

ويتهم د . أحمد عبد الله زعيم الحركة الطلابية فى أوائل السبعينيات بأنه يفتقد إلى القيادات الواعية بأساليب العمل داخل الجامعة وبالتالى يؤكد أنه يوجد الآن حركة طلابية بدون قيادة فعالة تحتاج إلى تغيير أساليبها العقيمة فى العمل والتى " تطفش " ولا تجمع خاصة بسبب المثالية التى ما زال اليسار يتكلم بها مع الطلاب .

وينقل المحرر عن الطالب " خالد عبد الحميد الطالب الناصرى بتجارة القاهرة قوله أن جيل السبعينيات كانت قضيته واضحة وكان من الطبيعى أن يتجاوب معها الطلاب ، والآن فلا يجد الطلاب أمامهم قضية وطنية واضحة " ومع احترامنا لجيل السبعينيات ، هم كانوا يملكون الحلم وكانوا مستعدين للتضحية فى سبيل تحقيقه أما نحن فلا نملك الحلم الواضح " .

أما "زياد عبد الحميد العليمى" ، طالب ماركسى بجامعة القاهرة - لا يذكر المحرر فى أى كلية ؟ - فيؤكد أن اهتمام الطلاب فى هذه الأيام ينصب على القضايا الصغيرة مثل سعر الكتاب الجامعى والمصروفات . وعلى خط الدفاع أيضا يعود " محمد سامى " - من جيل السبعينيات - إلى التماس العذر لجيل التسعينيات ، إذ يرى أنهم فى السبعينيات عاشوا أياما لم تكن فيها قيود على حركة الطلاب ، كانوا يستطيعون أن يفعلوا صحيفة حائط يكتبون فيها ما يريدون ، دون أن يجروا أحد على نزعها ، أما الآن فلا يستطيع أى طالب أن يعلق هذه المجلة إلا بعد الحصول على العديد من الموافقات والإمضاءات والأختام ، كذلك الخبرات الضخمة التى اكتسبها الجهاز الأمنى فى التعامل مع الحركة الطلابية واحتوائها وشراء الطلاب مما ساعد على تقليص أظافر الحركة الطلابية الحالية .

وسعيًا نحو إلقاء مزيد من الضوء على تشخيص الحالة السيئة التي أصبحت عليها الحركة الطلابية ، نشرت العربى فى نفس العدد تحقيقًا " لخليل أبو الحسن " أكد فيه أنه فى نوفمبر من كل عام (حيث موسم انتخابات اتحادات الطلاب) تنفتح شهية الأمن عن آخرها لمطاردة أصحاب الوعي السياسى من الطلبة . . تداهم منازلهم فجرا وتلقى بهم وكأنهم مجرمون أو تجار مخدرات فى عتمة السجن ، كل ذلك لأنهم يمارسون حقهم فى التعبير عن آرائهم فى قضايا يثور بها المجتمع . منذ عام ١٩٧٧ والعمل يجرى على قدم وساق لسحب الطلبة بعيدا عن بحر السياسة وإقائهم على شاطئ الأنشطة التافهة ، وليست تجربة " حورس " ببعيدة عما حدث ، فقد أنفقت الحكومة الملايين من أموال الدولة القادمة من دافعى الضرائب الغلبة لتمويل " حورس " وأنشطتها التى أضرت أكثر مما أفادت والتى حامت حول أموالها شبهاة عديدة كانت موضوع تحقيقات رسمية .

التظاهر السياسى :

غنى عن البيان أن طلاب الجامعة هم جزء من أفراد الأمة ، ويخطئ من يتصور أنهم باعتبارهم لا يتحملون مسئولية معيشية فهم بالتالى بعيدون عن هموم الأمة ، ففى تصورنا أنهم يتحملون الكثير من أخطاء الكبار ، بل هم الذين يدفعون ثمنها غاليا ، فالأب الذى يهمل تعليم أبنائه ورعايتهم ، هم الذين يدفعون ثمن هذا ، والأسرة التى لا تراعى الموازنة بين عدد الأبناء والمستوى الاقتصادى لها ، يعانى الأبناء أنفسهم من سيئات هذه النظرة القاصرة . . وهكذا .

من أجل هذا فإننا ينبغى ألا نعجب من اهتمامهم بالقضايا العامة وخاصة ذات الطابع السياسى ، بل إننا لنعجب إذا لم يهتموا بها ويظهر وعيهم بأبعادها ، وإذا لمسنا صمنا وسكوتا ، حدسنا أنهم مقهورون لا يستطيعون التعبير عما يشغلهم . إن كثيرين يأخذون على الطلاب " الشكل " الذى يعبرون به عن آرائهم ومواقفهم ، وأن هذا الشكل يغلب عليه التعبير المادى بالتحطيم والتدمير ، لا الفكرى بالمناقشة والحوار ، وهذا حق ما فى ذلك شك ، لكن السؤال : هل يسير تعليمنا وتربيتنا لهم منذ الصغر على الحوار والمناقشة حقا !!!

فى عام ١٩٨٥ خططت السلطات الأمريكية لخطف طائرة مصرية كانت تحمل مجموعة من رجال المقاومة الفلسطينية ، فى الوقت الذى أصبحت فيه العلاقات الأمريكية المصرية ، كما هو معروف ، يغلب عليها سياسة الاحتواء الواضح ، وكان من الطبيعى أن تثور المشاعر لهذه الإهانة البالغة ، فثارت مظاهرات عارمة ، وخاصة فى هندسة عين شمس ، فماذا حدث يوم السبت ١٩ أكتوبر ؟

كتبت د.رضوى عاشور فى عدد الأهالى الصادر فى ١٠/٣٠ تندد بما فعلته قوات الأمن . لقد واجهت الطلبة المتظاهرين بوابل من القنابل المسيلة للدموع واقتحمت عليهم الحرم الجامعى وتعقبتهم وضربتهم وأصابت بعضهم بجراح خطيرة ، واعتقلت البعض الآخر ، وتحولت جامعة عين شمس فى ذلك اليوم إلى ساحة معركة شرسة بين طلاب عزل لا يملكون سوى هتافاتهم ضد أمريكا وإسرائيل وكامب ديفيد ، ورجال أمن مدججين بأسلحة مكافحة " الشعب " بما فى ذلك المصارعة وألعاب الكاراتيه ، ووجد الطلاب أنفسهم - من اشترك من الطلاب ومن لم يشترك - والأساتذة - من يتفق مع المتظاهرين فى موقفهم ومن لا يتفق - والعاملون بالإدارة - من يتعاطف مع الطلاب ومن لا يتعاطف معهم - جميعهم وجدوا أنفسهم فى موقع المحاصر والمهاجم والمنتهك!

وختمت كاتبتنا مقالها بتأكيدا أن ما حدث فى جامعة عين شمس هو إهدار لكافة التقاليد الديمقراطية ، ودعت أساتذة الجامعة وكل من يهمه الأمر من مثقفى مصر وسياسيها أن يتوقف عنده ويحقق فيه ولتتفرز المواقف وتنتضح : من يريد لبلادنا الظلام والفاشية وقبضة الحديد فليبقى صامتا ، ومن يريد إرساء وحماية الممارسة الديمقراطية والدفاع عن جامعات مصر ودورها الوطنى ، فليرتفع صوته عاليا معلنا أن ما حدث جريمة ولا بد من محاكمة المسؤولين عنها .

وقبل ذلك ، يوم ١٠/٢٣ كان " فيليب جلاب" قد نشر فى الأهالى أيضا مقالا بخصوص نفس القضية ، وإن ركز على إلقاء القبض على " حنان " الطالبة بهندسة عين شمس ، وابنة د. عبد العظيم أنيس ، المفكر الكبير المعروف ، وأستاذ الرياضيات

بجامعة عين شمس ، رغم أنها كانت قد اختيرت الطالبة المثالية للكلية وللجامعة لأسباب علمية وخلفية واجتماعية ورياضية ، ولأنها تحصل على درجة الامتياز فى كل سنوات الدراسة ، فهم يصرفون لها منحة التفوق الشهرية ، وقد قبض عليها فى الشارع واحتجزت فى قسم شرطة وتم تحويلها إلى النيابة بتهمة " إثارة الشغب وتكدير الأمن العام " .

واستدل الكاتب على سفه التصرف الأمنى بما كتبه " جلال الدين الحمامصى " فى جريدة الأخبار ، خاصة وأن الحمامصى لا يمكن أن يتهم بالشيوعية كما قد يتهم " فيليب " أو " حنان " ، إذ كتب الحمامصى يقول : " .. على أمريكا أن تعلم أن شعبنا لا يقف إزاء هذه التصرفات إلا وقفة الغاضب ، ويعتبر أن علاقاته مع أمريكا قد وصلت إلى مرحلة من التدهور لا ينفع فيها أى علاج ، لا فى الحاضر ولا فى المستقبل " .

وعندما اندلعت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية فى أواخر عام ١٩٨٧ ، كان من الطبيعى أن يسعى طلاب مصر لإظهار مناصرتهم لها ، وكان طلاب جامعة عين شمس هم الذين بدأوا بذلك فى حركة مظاهرات وإضرابات امتدت عدة أسابيع ، ففى تحقيق صحفى لمجدى مهنا بجريدة الوفد نجده يصدره بعنوان : " ماذا وراء مظاهرات الطلاب فى جامعة عين شمس بعد أن دخلت أسبوعها الخامس ؟ " . وأشار المحرر إلى أن حركة الاحتجاج الطلابى امتدت لتشمل - بالإضافة إلى مناصرة الانتفاضة الفلسطينية - أبعادا سياسية واجتماعية أخرى ، مثل المطالبة بإلغاء الحرس الجامعى ، وإدانة أسلوب وزارة الداخلية فى قمع المظاهرات ، والتدخل السافر فيها عن طريق الأمن المركزى .

ومن المهم الإشارة إلى ما نقله المحرر عن إحدى مجلات الحائط بكلية حقوق عين شمس بعنوان : " لتتضامن من أجل تغيير مستقبلنا المظلم " ، وبدأ المقال يتساءل : نحن طلاب جامعة عين شمس ، هل نخاف من الاعتقال والأمن المركزى المتمركز خلف أسوار الجامعة وفرق الكارتيه ؟ هل نكتم وننصرف إلى مقاعد الدراسة ؟ ويجب : إننا لا نطالب بكراريس ومساطر ولم تكن حركة الطلاب طوال تاريخها من أجل مطالب فردية أنانية ، بل الطلاب هم جزء من الشعب المصرى ، ويعيش قضاياه .. فنحن كطلاب نواجه اليوم مستقبلا مظلما ، ويشهد إظلاما يوما بعد يوم .. وهو مستقبلنا بعد

التخرج . وطالب المقال فى نهايته بحق الطلاب فى إصدار مجلات الحائط بحرية وإقامة المعارض والندوات وإلغاء الحرس الجامعى واتزاع حق تشكيل الأسر والجماعات بالكليات .

ويظهر التحليل أن سببا من أسباب قيام المظاهرات بين طلاب الجامعة افتقارهم قناة مهمة فى التعبير عن آرائهم ألا وهى مجلات الحائط ، فقبل صدور لائحة ٧٩ كانت صحف الحائط منتشرة داخل كثير من الكليات وتحتوى على مقالات عنيفة وآراء حرة ، وكانت الأسر والجماعات تتنافس فى ابتداء أساليب جديدة للتعبير عن رأيها ، لكن لائحة ٧٩ فرضت الكثير من القيود على الطلاب وعلى حركتهم وعلى نشاطهم .

ومن خلال جولة للمحرر بين عدد من الكليات وخاصة فى جامعة القاهرة ، وجد أن الشعارات التى رفعها الطلاب تباينت بين سياسية واجتماعية وأخرى طلابية بحتة ، فمن إلغاء كامب ديفيد ، وقطع العلاقات مع إسرائيل ، والتنديد بممارسات الصديق الأمريكى ووقوفه إلى جانب إسرائيل واستخدامه لحق الفيتو فى كل الإدانات التى تصدر ضدها إلى المطالبة بإقالة وزير الداخلية واختيار رئيس الجامعة بالانتخاب وإلغاء نظام الريادة فى الجامعة الذى يجعل من الأساتذة رقباء على الطلاب ، وإلغاء لائحة عام ٧٩ التى لا تعبر عن طموحات الطلاب وآمالهم والتى كادت الاتحادات تصبح فى ظلها بالتعيين وليس بالانتخاب ، وتحويل الحرس الجامعى من الصورة البوليسية إلى صورة مدنية ، وأن يتبع رئيس الجامعة وليس وزير الداخلية .

وتسأل الصحفى الكبير مصطفى أمين فى عموده الشهير (فكرة) باستنكار ، فى أخبار ١٦/١/١٩٨٨ ، عن الضرر الذى يحدث لو أننا تركنا المسيرات التى قامت احتجاجا على ما فعلته إسرائيل بالفلسطينيين فى فلسطين ؟ ويعلن مصطفى أمين أنه ضد المظاهرات التى تخرب وتحرق الأوتوبيسات وتعتدى على المحال التجارية ، ولكن لم يقل أحد أن مظاهرات جامعة عين شمس اعتدت على أحد أو خربت أى شيء . ولا ينبغى أن يرد أحد بأن رجال الأمن توقعوا أن يحدث التخريب فأسرعوا يقمعون المظاهرات ليمنعوا الجريمة النكراء !!

والصورة التى نقلها طلبة وطالبات جامعة عين شمس إلى الصحف الكبير أفرعته :
إنهم تحدثوا عن حصارهم بجيوش من الأمن المركزى ، وتحدثوا عن قتابل مسيلة
للدموغ وتكلموا عن الهراوات التى نزلت على رؤوسهم ووصفوا العصى الكهربائية
التى انهالت عليهم ، وهى صورة مخيفة يكاد مصطفى أمين ألا يصدقها ولا يعرف لها
سببا مقنعا ، فالذى يعلمه هو أن التظاهر حق دستورى ما دام فى حدود الأمن والنظام .
وإذا كان قد قيل أن قانون الطوارئ لن يطبق إلا أن هذه الأحداث تشير إلى أنه طبق
بأشنع صورة .

ونشر الدكتور يوسف إدريس فى أهرام ١٩٨٨/٣/٢٨ رسالة من " محمد حامد
الحمامى " أمين اللجنة الثقافية بالمعهد الفنى للفنادق ببور سعيد يوجه فيها عتابا إلى
كاتبتنا ، لأنه تسبب فى فصله من المعهد ، فقد حاول الطالب الاستجابة إلى نداء يوسف
إدريس بإيقاظ الهمة لدى رأى العام المصرى بالطريقة الشرعية لمساندة الانتفاضة
الفلسطينية فى الضفة وقطاع غزة . وفى ظل هذا النداء ناشد كل التجمعات السياسية
والعمالية والطلابية بأن تتحرك لدعم الانتفاضة ، وبالذات ناشد الاتحادات الطلابية فى
الجامعة والمدارس والمعاهد بأن ترسل برقيات إلى الحكومة الإسرائيلية وإلى سكرتير
عام الأمم المتحدة ومجلس الأمن وإلى كل الجهات المعنية تندد بأساليب القمع الدموى
التى يتبعها المغتصبون الصهيونيون فى الأرض المحتلة .

وما كان من الطالب إلا أن حاول أن يساهم فى هذا الاحتجاج بطريقته الخاصة
المشروعة بأن يقيم معرضا عن الانتفاضة ، وذلك بصور ومجلات حائط لتوضيح مدى
رجولة الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال وتوضيح كفاح الشعب العربى ضد
إسرائيل ، وما كان منه إلا أن عرض الأمر على رائد الاتحاد ، الذى رأى استطلاع
رأى العميد ، فلما رأى العميد ما سوف يعرض طلب إمهاله إلى اليوم التالى ، فمما أن
جاء الغد حتى فوجئ الطالب بمباحث أمن الدولة فى بورسعيد تستدعيه وتحقق معه
بأسلوب وطريقة كأنه قام بعمل إجرامى ضد الدولة ، ناهينا عن مصادرة كل الصور
والمجلات . ولما عاد إلى المعهد حاول أن يستفسر عن سبب هذا فإذا به يفاجأ بقرار
فصله من المعهد بتهمة أنه حاول إثارة شغب وبلبله بين صفوف الطلاب . وتساعل
الطالب " بالله عليكم هل نحن عرب أم ماذا ؟ وهل يرضيك ما حدث ؟ "

كان من الطبيعي أن يكون تعليق يوسف إدريس حادا ، فعلى حد قوله إذا كان ما فعله الطالب جريمة فإن المحرض الأساسى لها هو يوسف إدريس نفسه ، ومن هنا نفهم العنوان الذى عنون به مقاله : " افصلونى - أرجوكم معه " ! بل ومعه كذلك عدد كبير من كتاب مصر ومثقفوها لأن الاتجاه الغالب كان يقف إلى جانب الانتفاضة . والأشد إيلاما للنفس حقا بالنسبة لنا ، نحن المشتغلين بالتعليم الجامعى ، هذه النتيجة التى أبرزها كاتبنا :

فالعميد يخدع تلميذه ، وكان ممكنا أن يعترض ويرفض ، إنما الذى طلبه هو تأجيل للغد ، وما هو بتأجيل إنما وسيلة غير كريمة لتبليغ مباحث أمن الدولة من خلف ظهر الطالب المسكين الذى وثق فى عميده ومشى منذ البداية على خط مستقيم مشروع . لقد كان من حق العميد أن يرفض لو كان شجاعا ، ولكنه كشف عن نوعية من مسئولى الجامعات تحولوا إلى ممثلين لأمن الدولة !! حقا لقد صدق كاتبنا الراحل فى كشفه عن هذه العورة المعروفة !!

وفى أحداث مماثلة ، قالت سناء السعيد للدكتور مفيد شهاب فى الحديث الذى سبق أن أشرنا إليه بجريدة الأسبوع فى ١٩٩٨/٢/٢ : أن تنمية الحس السياسى لدى الطلاب يتطلب أن يتجاوب مع أى مواقف وطنية يمر بها عالمنا العربى والإسلامى ، فأقرها الوزير على ذلك ، فما كان منها إلا أن قالت أننا رأينا طلابا يظهرون مشاعرهم تجاه واقعة مذبحه الخليل أو مذابح قانا أو فتح النفق فى القدس ويخرجون فى مظاهرات تعبيراً عن إستيائهم من إسرائيل . . . والمفاجأة أنهم يعتقلون . وكان تعليق الوزير أن الإضراب محرم بحكم القانون ، لكن إذا أراد الطالب داخل الجامعة فى أى مناسبة قومية أن يخرج فى شكل مظاهرة داخل حرم الجامعة ويجتمع مع زملائه ويرفع لافتة فى حدود عدم الإخلال بالنظام فهذا مسموح به ، أما إذا كان الهدف من التظاهر الإخلال بالنظام أو التخريب أو تحريض الطلاب أو التفوه بالفاظ لا تتناسب وقيم الجامعة فلا يسمح بها . والمشكلة الحقيقية هى فى التفسير الأمنى المعتاد الذى يرى فى كل تحرك شعبى إثارة للشغب ، وتكريدا لصفو الأمن العام !!

التعليم والقضايا القومية :

نشرت الأهمالي في عددها الصادر في ١٩٨٥/٩/٤ خبرا بمانشط كبير بعرض الصفحة كتبه " حمدى الليثى " ، مضمونه أن وزير التربية عبد السلام عبد الغفار قد وافق على طلب أمريكى بتدريس جغرافية إسرائيل لطلبة المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية بدلا من فلسطين . ومن المرجح أن صيغة الخبر مبالغ فيها فمعرفة الشخصية بالرجل لا تجعله يفعل هذا كما ينص الخبر ، فلا تدريس لجغرافية إسرائيل ، وإنما توزيع خريطة تقر بوجود إسرائيل ضمن دول الشرق الأوسط . ويقول الخبر كذلك أن شركة دينور جيبرت بالولايات المتحدة الأمريكية قد أرسلت الخرائط التي سيتم تدريسها لطلبة المدارس بعد موافقة الوزير ، وأضاف الخبر أن المدرسين احتجوا ورفعوا مذكرة بهذا .

وشىء مثل هذا كتبت عنه نفس الجريدة بتاريخ ١٠/٢ من حيث ظهور كراسات إسرائيلية فى الأسواق المصرية مكتوب عليها بالعبرى ومرسوم عليها نجمة داود ، وذلك فى إحدى مكتبات مدينة السويس ، وعرضت الكراسة الإسرائيلية بعشرة قروش ، ولأقى ظهورها استنكارا شديدا من رجال التعليم وأولياء أمور التلاميذ .

وانتقد القطب الناصرى الشهير " ضياء الدين داود" فى مقال له بالأهمالي بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢ بعنوان (دعوة لإنقاذ عقول التلاميذ) ما كتب بكتاب التربية الوطنية الذى كان مقررا على تلاميذ الصف الثانى الثانوى بعنوان (الدولة العصرية) ، وقام بتأليفه د. رفعت المحجوب ، ود. عاتشة راتب ، وسماح رافع ، والأساس الذى يقوم عليه النقد التناقض الشديد داخله بين موقف يرى فيما قامت به ثورة يوليو فى التنمية الاقتصادية دفعا إلى أمام ، وموقف آخر يرى العكس من ذلك ، ففى صفحة ٣٨ أن الدولة ، مع ثورة يوليو تحملت المسئولية الرئيسية فى إقامة الجهاز الإنتاجى المتقدم والالزم لتشغيل الموارد المعطلة ، وأن هذا ، وما سار على دربه ، مما ساهم فى رفع مستوى المعيشة وخاصة للطبقات محدودة الدخل .

وعلى نقيض ذلك يقول فى ص ٤١ ، وهو بصدد الحديث عن الانفتاح ، أن ثورة يوليو لجأت إلى كثير من القيود والإجراءات الاستثنائية التى انتهت إلى الحد من النشاط الاقتصادى فى الداخل والخارج ، وأن هذا أضر بالاقتصاد المصرى ضررا بالغاً !! ويبدو أن كاتب الجزء السابق من أنصار الثورة ، وأن الثانى على العكس من ذلك . إنه لا بأس من ذلك لكن من الضرورى بطبيعة الحال أن يكون هناك اتساق منطقى حتى لا يؤدى هذا إلى بلبلة فى عقول التلاميذ .

وأشار ضياء الدين داود كذلك إلى ما جاء بنفس الكتاب عن فترة حكم السادات وأنه قام بالقضاء على السلبيات والأخطاء التى وقعت فى الفترة السابقة على حكمه والتى صاحبت التنظيم السياسى الواحد وغاب فيها القانون وانعدمت الدستورية وضاعت الحريات وشتى قيم الدين والمجتمع . وبطبيعة الحال فهذا كلام خطير ، إنه صورة من صور النفاق الفاقع والافتكات على التاريخ وإظهار هذه السيئة المنتشرة فى تفكيرنا والتى من خلالها نحرص على إهالة التراب دائما على العهد السابق ، وهو نفس ما فعلته ثورة يوليو بالنسبة للفترة السابقة عليها ، وإظهار العهد الذى يكتب فيه الكتاب بأنه هو عهد النور والحرية !!

وشددت ' سلوى عنانى ' فى أهرام ١٩٨٨/١/٢٢ على قضية الانتماء فى مناهجنا الدراسية ، والذى أثار لديها هذا ما واجهها به شاب صغير عندما سألها عن الكاتب العربى الذى يقرب فى مكانته شكسبير وتشارلز ديكنز ، فسألته بدورها عن أى العصور يقصد ؟ فأجاب بأنه لا يهमे العصر الذى عاش فيه ، لكن المهم . . هل هناك اسم كاتب فى الألب العربى على نفس الأهمية لشكسبير فى الأدب الإنجليزى ؟ ولما سألته عن الهدف الأساسى من السؤال قال إنه يحب شكسبير وديكنز وشارلوت برونتى لأنه درس أعمالهم أثناء دراسته فى مدارس لغات ، لكنه لم يدرس مناهج اللغة والأدب العربى التى قررتها وزارة التربية والتعليم .

وعقبت المحررة بأنها وقفت أمام قائمة الأعمال الأدبية التى يدرسها الطالب فى مدارسنا ابتداء من الصف الخامس الابتدائى وحتى نهاية المرحلة الثانوية (ثمانى سنوات) فلا تكاد ترى من أعلامنا القدامى والمعاصرين إلا اسم طه حسين (الجزء

لثالث من الأيام) ، وعلى أحمد باكثير (والإسلاماء) ، أما باقى الأعمال الأدبية فهى أعمال متواضعة محدودة الجاذبية لم تتل هى أو مؤلفها حظا كبيرا من الشهرة ، فلا يكون من الطالب إلا أن يتجرعها على مضض أثناء العام الدراسى ، ثم ينساها بمجرد خروجه من الامتحان دون أن تترك فى نفسه بصمة أو فى قلبه علامة حب صغيرة لهذا الأدب الذى ينتمى إليه لغة وتاريخا ووجدانا .

وتساءلت المحررة : هل يعقل أن ينهى الشاب المصرى دراسته الثانوية دون أن يتعرف على توفيق الحكيم ونجيب محفوظ ويحيى حقى ويوسف السباعى وتيمور يوسف إدريس وعشرات غيرهم من الكتاب المعاصرين ؟ وهل يصح ألا يتعرف الطالب المصرى العربى على نماذج من كتابات الجاحظ (البخلاء) أو (الحيوان) ، أو من أبى حيان التوحيدي أو من كليله ودمنة ؟ وتنتهى مقالها بأن شعار الانتماء الذى نرفعه فوق رؤوسنا يجب أن يتحول إلى عمل وإلى موقف محدد مدروس ، فكيف ينتمى الطالب إلى ثقافة لا يعرفها وبالتالي لا يحبها ؟ وكيف ينتمى الإنسان إلى لغة لا يعرف أسرارها ؟ وكيف ينتمى فرد إلى لغة لا يعرف جواهرها ؟ وكيف ينتمى الفرد إلى أفكار غابت عنه ؟

وندد د. سرور وزير التعليم بمقال بأهرام ١٩٨٨/١/٢٤ بعنوان (حذار من اللعب بالنار) ، أشار فيه إلى أن جريدة الأهالى كانت قد نشرت موضوعا بعنوان " الأقباط فى عهد سرور" يزعم كاتبه أن وزير التعليم قد أصدر قرارا بإجراء امتحانات النقل فى ٨ يناير مما جعل التلاميذ الأقباط يستذكرون دروسهم فى يوم عيد الأقباط مضيقا عليهم بهجة العيد . ونبه د. سرور إلى أمرين : أولهما أن القانون يسند الاختصاص بتحديد مواعيد امتحانات النقل إلى المحافظات وليس لوزير التعليم ، ومع ذلك فقد أصدر قرارا بعدم بدء أية امتحانات قبل يوم التاسع من يناير احتراما للمشاعر الدينية لإخوتنا الأقباط . أما الأمر الثانى فهو أن التاريخ الذى زعم كاتب الأهالى أنه حدد موعدا لإجراء الامتحانات وهو يوم ٨ يناير يوافق يوم الجمعة !! وقالوا قديما إن كنت كذوبا فكُن ذكورا !

وأشار د. سرور كذلك إلى عدم صحة ما ادعاه كاتب الأهالى من أنه أصدر قرارا بحرمان المدارس التابعة للجمعيات المسيحية من أجازة يوم الأحد وهو ادعاء يناقض

الحقيقة ، فقد كان الوضع السابق هو قصر أجازة الأحد على المدارس التى بها كنائس فقط إلا أن الوزير اتخذ قرارا بتخصيص أجازة الأحد لجميع المدارس التابعة للجمعيات المسيحية سواء كانت تضم كنائس أم لا حرصا على أن يتمكن طلبة هذه المدارس من أداء شعائرتهم الدينية يوم الأحد .

وكتب محمد سيد أحمد مقالا مهما فى أهرام ١١/٦/١٩٩٨ بعنوان (التعليم والتحدى الإسرائيلى) أكد فيه على فكرة طالما كتب فيها كاتب هذه السطور ، دون أن تجد استجابة كافية من التربويين سواء فى مصر فى غيرها من الدول العربية ، إلا إذا استثنينا ذلك المؤتمر الذى عقد بكلية التربية بجامعة الكويت فى عام ١٩٨٥ بعنوان (الأبعاد التربوية للصراع العربى الإسرائيلى) .

والمقولة الأساسية التى أبرزها كاتبنا أن التحدى الإسرائيلى فى مجالى العلم والتعليم تحد أساسى فى ظروف السلام تماما كما هو تحد فى ظروف الحرب . وأشار إلى ما كتبه مجلة نيوزويك الأمريكية ذات مرة من أن إسرائيل هى الجهة العالمية الوحيدة المؤهلة لمنافسة " سليكون فالى " بكاليفورنيا فى مجال صناعة أجهزة الكمبيوتر . وهو إذ يشير إلى الكمبيوتر فإنما باعتباره رمزا لدرجة ومستوى التقدم التكنولوجى على وجه العموم . إن إسرائيل ، فيما ينبه كاتبنا ، تنطلق من أنه لا بد لها أن تتفوق على الدول العربية مجتمعة ، وعلى مصر بالذات ، حتى يكتب لها الوجود الدائم فى الشرق الأوسط .

كذلك أكد محمد سيد أحمد على أن مصر ، لكى تحافظ لنفسها بمركزها الراهن بين الدول العربية ، وهذا أمر لا مفر منه يتعلق بصميم مصيرها ، وتحكمه أن وادى النيل لم يعد بوسعه تلبية احتياجات ٦٠ مليون مصرى ، فإن مصر لا بد لها من " حضور ما " على اتساع الوطن العربى . إن عالمنا المعاصر لم يعد يقف عند الصيغة الإيديولوجية للقومية العربية وإنما ينبغى أن تعطى لها مضامين اقتصادية . . . تكامل اقتصادى ، سوق عربية مشتركة . . . ومن ثم فقضية مناهضة إسرائيل تعليميا وعلميا قضية يجب أن تحظى بأولوية اهتماماتنا ، على ألا ننظر إلى التعليم باعتباره تحصيلًا لمعلومات

وإنما بقدرته على تحويل المعلومات من معلومات مجردة إلى معلومات كفيلة بتغيير الواقع إلى الأفضل دائما .

وفي مقال له بجريدة العربى فى ٢٧/٧/١٩٩٨ ، كتب د. سعيد إسماعيل على عن تدريس التاريخ لأبنائنا فى المدارس فقال بأنه تاريخ حكام ونظم سياسية وزعماء سياسيين ، والأصح أن يتحول إلى تاريخ حضارى ، ثقافى ، يتناول حركة الإنسان فى كل المجتمع ، بكل مجالات أنشطته السياسية والاجتماعية والأدبية والفنية والاقتصادية ، ويكون المحور ، هو العمل البارز والنشاط ذو الأثر . هنا سيجد كل من خطا بالثقافة المصرية خطوة تاريخية مكانا يستحقه ، وبغير نظر إلى دينه ونوعه ولونه ومذهبه .

ومما يلفت النظر حقا ذلك التحقيق الذى كتبه " عصام الغازى " فى جريدة الميدان بتاريخ ١٢/١/١٩٩٨ عن موقف طلاب الجامعة الأمريكية بالقاهرة من بعض القضايا السياسية ، إذ نجد طالب (٢١ سنة) لا يذكر من اسمه إلا " هاتى " ، يدرس الفيزياء ، يقول أنه ينوى أن ييوظف علمه فى إنتاج فيروس يقتل الإسرائيليين " لأن مهمتى الدفاع عن بلدى وحمايتها ، فمصر حين لا تصبح إسرائيل مصدرا لمخاوفها فإنها سوف تتفرغ للحضارة والخير الذى توزعه على العالم كله . أنه يحلم بجيل لا يفكر فى مصالحه الشخصية بقدر ما يفكر فى إفادة البلد .

أما الطالب " حسين شرف - ٢٢ سنة " الذى يدرس اقتصاد ، فيقول لنفس المحرر ، أنه لا يخاف على مستقبله الشخصى لكن خوفه يتركز على مستقبل البلد ، لأن العنصر الغربى يتوغل فى حياتنا عشوائيا وبشكل يثير المخاوف ، ويقول : " احنا مفيش عندنا احتلال عسكرى ، لأن زمن الاحتلال العسكرى انتهى ، لكن الخوف هو من الاحتلال الاقتصادى . السياسة الاقتصادية فى بلادنا ناجحة جدا ، لكن ما يقلقتى أن أراضى كثيرة فى مصر أصبحت ملكا للأجانب " ! ويكمل وعيه بالمأساة قائلا : " حتى أحلامنا احتلتها الحلم الغربى غصب عننا بقى الحلم الغربى فينا . حلمنا بالبيت لم يعد حلمنا بالبيت العربى ، إنما بالبيت الغربى " !

وفى عدد ١٩٩٨/١٢/٨ لجريدة الميدان ينشر " أحمد عمار " معلومات مهمة عن نشاط المركز الثقافى الإسرائيلى فى القاهرة بين طلاب الجامعات المصرية ، فالطلاب الذين يتوافدون عليه ، كما يقول الكاتب ، فى تزايد مستمر ، تحت ستار تعلم العبرية ، تلك المهمة التى تقصر جامعاتنا فيها . أغلب القائمين بالعمل فى المركز فتيات على درجة عالية من الجمال ، يلبسن ملابس يصفها الكاتب بأنها " ساخنة " ! ويوفر المركز كافة الإمكانيات اللازمة للتفوق فى اللغة العبرية (هل تفعل أى سفارة لنا فى الخارج مثل هذا لتعليم الأجانب اللغة العربية ؟) . يمكن للطلاب ، بمجرد أن يدون اسمه فى دفتر الزائرين الحصول بسهولة على كافة شرائط تعلم اللغة العبرية والمجلدات والمطبوعات ، والصور أيضا . ويورد الكاتب معلومات أخرى ينبه من خلالها إلى أن المركز لا يكتفى بهذا النشاط الظاهر وإنما يتخذ منه جسرا لنشاط آخر يخرق من خلاله طلاب جامعاتنا وغيرهم .

الجماعات الإسلامية فى الجامعات :

التدين سلوك مرغوب فيه وخاصة فى الثقافة المصرية من آلاف السنين وقبل أن نعرف الأيمان المساوية ، أما أن يتحول سلوك التدين عند البعض إلى أسلحة عنف بحجة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فهذا غلو وتطرف وانحراف عن الطريق المستقيم لأن هذا - على مستوى المجتمع - هو أمر منوط بولى الأمر ، وحتى على المستوى الفردى فإن استخدام العنف المادى أمر ياباه صحيح الدين . ومع الأسف الشديد فقد عرفت جامعاتنا فى الثمانينات خاصة هذه الظاهرة مما أضر بالتدين عموما والمتدينين خصوصا ، وأعطى الحجة لمن يريد محاربة الإسلام سواء من قوى بالداخل أو بالخارج .

من أشهر الأمثلة على هذا ما نشرته الأمالى بعدد ١٦ مارس ١٩٨٨ عن أحداث جامعة أسيوط ، حيث كان عدد كبير من الطلاب يستعد فى صالة الجننازيوم لحضور حفل اختتام الأنشطة الطلابية ، ويتضمن عدة فقرات فنية ، ثم إذا بمجموعة من أعضاء الجماعة الدينية يقتحمون المكان وينهالوا تحطيمًا على تجهيزات المسرح بحجة أن هذا الحفل الفنى يدخل فى باب الحرام ! ووصلت أعداد كبيرة من رجال الأمن المركزى

بناقلات الجنود والعربات المصفحة والفرق الخاصة ، وأمطروا فى البداية صالة
الجمنازيوم بوابل من القنابل المسيلة للدموع ثم القبض على عدد من الطلاب ، وأعقب
ذلك اعتصام وإضراب .

تسأل أحد أعضاء الجماعة فيما نقل عنه محمد موسى محرر الأهالى : هل
الخلاعة نشاط ؟ . . هم يريدون الآن العودة بالجامعة إلى عهد الفسوق !! وقال
بأنهم أبلغوا المسؤولين برغبتهم فى إلغاء الحفل لأنه يخالف التقليد ، ولكنهم أصروا ،
فما كان منا إلا منعه بالقوة عملا بقاعدة تغيير المنكر باليد " . ونفى آخر عن أعضاء
الجماعة الدينية البدء بالعنف ، وذكر أنهم حاولوا منع الحفل بتلاوة القرآن الكريم
 وإنشاد بعض المقطوعات الشعرية الدينية ، وأن الأمن عاجلهم بالقنابل المسيلة للدموع
والرصاص .

وفى لهجة غاضبة ، أعلن مصطفى أمين فى عموده " فكرة " بأخبار ١٩/٣/١٩٨٨
رفضه أن يحكمنا أحد بالنبوت ، لا الحكومة ولا المعارضة ، ولا أى جماعة من
الجماعات . وعبر عن ذهوله أن يسمع أن شباب بعض الجماعات الدينية اقتحم
احتفالات جامعة أسيوط ليدمروا كل شيء فى القاعة ، المدعويين والأساتذة وآلات
الموسيقى ، بحجة أن هذا مخالف للدين ! وتسأل كاتبنا الكبير عن الذى جعل هؤلاء
أوصياء على الطلبة والأساتذة يفرضون عليهم الحلال والحرام ؟ ، ومن الذى أعطاهم
سلطة الشرطة والنيابة والقضاء ليفضوا اجتماعا صرحت به الجامعة ووافقت عليه
الشرطة ؟ ومن الذى جعلهم برلمانا يصدر ما يشاء من القوانين ويبيح ما يشاء ويمنع
من يريد ؟

وبصيفة طريفة ، ولكنها مؤلمة حقا ، يستند مصطفى أمين إلى رفضنا كل أنواع
الديكتاتورية والطفيان والإرهاب ، ولا يمكن أن نرفض الديكتاتور الكبير لنخضع
للديكتاتوريين صغار !! إن من حق هؤلاء الطلاب أن يدعوا لفكرتهم وأن يؤيدوها ، لكن
ليس من حقهم أن يفرضوها بالقوة على الناس ، من حقهم أن يستعملوا أسلحة الحجة
والإقناع وليس من حقهم أن يستعملوا العصي والهراوات والجنائز .

وكان من الطبيعي أن يقف أحمد بهاء الدين موقفا حاسما ضد هذه الأحداث ، ومن هنا فقد كتب فى أهرام ١٦/٣/١٩٨٨ ينتقد رؤساء الجامعات لأنهم قرروا عدم السماح بإقامة الحفلات الفنية التى يقيمها الطلبة مع نهاية العام الدراسى بعد ما حدث فى جامعة أسيوط من صدامات بين طلبة بعض الجامعات الدينية وطلبة الأسر الجامعية ذات النشاط الفنى والثقافى . ويؤكد بهاء أنه إذا كان لا يحب أن تنتقل سلوكيات الكباريات إلى الجامعات ، إلا أنه أيضا يرفض أن تفرض أقلية تخيلاتها الدينية غير الصحيحة على سائر المجتمع .

ودعا بهاء إلى إقامة هذه الحفلات ولو فى حراسة الدبابات !! نعم لأن مهمة الدولة ومن أسس سيادتها أن تحمى العرف العام المقبول ، ولا يطبق قانون آخر بالقوة من عدد من الشباب غير الناضجين ، أو أن يكون لكل محافظة قانون ولكل جامعة عرف ودعا بهاء إلى إجراء استفتاء سرى بين طلاب الجامعة . ثم أنهى مقاله أن ' فرض العرف بقوة الجنازير الحديدية والمطاوى والأسلحة فلا تقبله دولة تحترم نفسها ولا شعب يحترم نفسه ' .

لكن الطالب مصطفى جمال عضو اتحاد طلاب جامعة القاهرة ، كتب إلى بهاء فى ٢٧/٣/١٩٨٨ تعليقا على ما سبق مؤكدا :

- أن الطلاب ضد العنف واستخدامه سواء من جانب الطلاب أو من جانب قوات الأمن
- أن الطلاب يرفضون محاولات تخطى الاتحادات الطلابية والسماح بإقامة الحفلات الراقصة التى تتحول بعد قليل إلى مراقص . ويجب أن يسمح للاتحاد بوصفه الممثل للطلاب فى إبداء رأيه فى مثل هذه الحفلات ، ولا داعى لإجراء استفتاء سرى لمعرفة رأى الطلاب ، فهم الذين انتخبوا أعضاء الجماعة لكى يكونوا ممثلين لهم فى الاتحاد .
- ليس هناك حجر على النشاط الفنى الهادف . وهناك مسرحيات تعرض فى كل كليات الجامعة بواسطة طلابها وهى فى غاية الرقى والإتقان .
- اتهام بعض شباب الجامعة بأنهم غير ناضجين يعبر عن محاولة للإساءة لشباب الجامعة .

وطالب الطالب كاتبنا ، بهاء الدين ، بأن يدافع كذلك عن إغلاق المساجد فى الجامعات ، وساق مثالا على ذلك كلية طب قصر العينى ، كان يوجد بها مسجدان ، تم تحويل أحدهما إلى مبنى إدارى والآخر لا يسمح بفتحه فى غير أوقات صلاة الظهر فقط ، ويغلق مباشرة بعد ذلك . وعندما يسألون عن السبب تجىء الإجابة بأن المسؤولين متخوفون من أن يجلس الطلاب فى المسجد ، ويتساءل الطالب : ما المانع أن يجلس فى المسجد ونقرأ القرآن ونتناقش فى المسجد ؟ ولما سألوا مسئولى الكلية والجامعة ، كان الرد بأن هذه تعليمات أمن الجامعة !

وأدلى " صلاح حافظ " بدلوه فى القضية فى أخبار اليوم بعدد ١٩٨٨/٣/١٩ فاعتبر قرار الجامعات بمنع حفلات الموسيقى والمسرح داخلها بسبب اعتراض بعض الطلاب عليها " نكتة الموسم " ، فهذه الجامعات نفسها تمتحن طلبتها فى تاريخ المسرح ونصوصه ، وفى شعر الملاحم وشعر الغناء ، وتمنح شهادات فى النقد والتمثيل والعزف والتصوير ، فإذا كانت هذه الفنون غير جديرة بأن تؤدى داخل الجامعة ، فكيف تسمح بتدريسها ؟ وإذا كانت على العكس جديرة ومفيدة ، فكيف تسمح بمصادرتها ؟

وفرضت قضية نقاب بعض طالبات الجامعة نفسها فى بعض المناقشات ، بمناسبة حكم محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بأنه ليس من حق الجامعة أن تمنع من الدخول طالبة لأنها تلبس نقابا يغطى وجهها تماما ، والأسباب التى استندت إليها المحكمة فى ذلك أن الزى مسألة من مسائل الحرية الشخصية التى كفلها الدستور وأن الجامعة ليس لها زى رسمى موحد .

وقد اعترض أحمد بهاء الدين فى أهرام ١٩٨٨/٣/٢٠ على حكم المحكمة ، مستندا فى ذلك على أن الإسلام الصحيح هو أول من يتحفظ على إطلاق الحرية الشخصية بالمعنى الأوربى ، فلو أن طالبة ذهبت إلى الجامعة لابسة مايوها باسم الحرية الشخصية فسوف تمنعها الجامعة . وأكد بهاء على أن هناك إجماعا من كل الفقهاء والدعاة على أن الحجاب هو الزى الشرعى ، وأن النقاب بدعة دخل إلى بعض المجتمعات فى عصور الانحطاط الشديد ، والحجاب يترك وجه المرأة سافرا ويديها

مكتشوفتين . وفى تقدير بهاء أن لبس النقاب عمل سياسى ، إشارة سياسية وليس من الدين ولا من الإسلام فى شىء .

ونشر محمود عارف تحقيقا فى أخبار ١٥/٤/١٩٨٨ يتصل بالقرار الذى أصدره د . عبد العزيز حمودة عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة بإلغاء حفل الخريجين الذى كان مقررا له قبل يومين ، مما كان له أثره السىء على كثيرين . وكان العميد قد فوجئ أثناء الحفل بعدد من أعضاء الجماعات المتطرفة تمنعه من إلقاء كلمته ، ويعنون على أكثر من ألف طالب وطالبة أن الموسيقى من المحرمات والكلام الفارغ !؟

ولما التقى المحرر بالعميد قال ونبرات صوته تتم عن حزن وأسى ، أنه قرر إعادة الحفل مرة أخرى ، وبنفس الفقرات ، وقرر أيضا تحويل طالبين إلى التحقيق لقيامهما بأمور تخل بالتقاليد الجامعية ولدورها البارز فى إلغاء الحفل ، وأكد العميد أن كلية الآداب كلية إنسانيات ، فالمصادرة على الإبداع بجميع ألوانه تتنافى أساسا مع رسالة كلية الآداب . وأشار العميد إلى أنه طوال ثلاث سنوات كان يفتح مكتبه بدون إذن لطلاب الاتحاد أن يقابلوه ، حيث كان معظم أعضائه من الجماعات الدينية ، لكنه يقن من أنهم أخذوا هذا على أنه ضعف وتنازل ، مما أدى بهم إلى توهم وصايتهم .

وقام " زكريا خضر " بتحقيق صحفى مهم نشرته جريدة الأحرار فى عددها الصادر فى ٢٥ أبريل ١٩٨٨ صرح فيه الطالب " عاصم درزى " الطالب بتجارة القاهرة - وهو من الجماعات - بأنهم لا يقبلون أن يقال عليهم جماعات متطرفة لأن الإسلام ليس تطرفا ، ومع ذلك فالطالب يؤكد أن الإسلام يحرم الموسيقى على أساس أنها تلهى العبد عن ذكر الله ، وأنهم قد أخذوا أنفسهم بأن يأمرؤا بالمعروف وينهوا عن المنكر . وفى الجماعات الإسلامية ، فيما يقول ، يقومون أولا بالنقاش وتبادل الحديث والشورى بينهم ، ويتفقون على تحديد المنكر ثم يحاربونه بالنصح والإرشاد ، فإن لم يأت بنتيجة استخدموا النصح بشىء من التعنيف ، ثم تأتى القوة بعد ذلك ، وهذا الأمر الأخير عجيب حقا ، ولا يمكن أن يتفق ومنطق أى شريعة ، إنه يؤدى من غير شك ، إذا شاع لا قدر الله أن تتحول الأمة إلى ساحة اقتتال ، فلا بد وأن يوكل أمر " التأديب " والعقاب إلى سلطة الدولة .

وفى رأى مشابه ذكر الطالب " عبد المحسن محمد" من كلية طب قصر العينى ، أن الحفلات التى تقام بالكليات تقوم أساسا على آلات العزف الموسيقية والرقص والاختلاط رغم أن الطلبة والطالبات أجانب عن بعضهم البعض . وفى هذه الحفلات تقوم الفتيات بالرقص مع الطلاب ، ومن يقول أن هذه الحفلات ليست حراما فإنه يغالط نفسه . وقال نفس الطالب أنهم عندما التحقوا بالجامعة راحوا يدعون الكثير من زملائهم الطلاب بضرورة الابتعاد عن سماع الموسيقى ، ووضعوا برنامجا دينيا للحفلات الجامعية ولأى حفل لتكريم المتفوقين أو الخريجين وغير ذلك .

أما مضمون البرنامج المقترح فهو يتضمن تلاوة القرآن الكريم ، وإلقاء الكلمات الدينية وذكر الآيات والأحاديث التى تحث على التفوق والتقدم ، ثم التواشيع الدينية ، وغير ذلك مما يضافى على الحفلة جو الترويح والمرح ، وألا يتم اختلاط بين الطلبة والطالبات .

وشكا الطالب " عبد اللطيف محمد " بكلية دار العلوم من أن أحدا من الأساتذة لم يناقشهم فى آرائهم ويكتفون باتهامهم بأنهم متطرفون ، ولم تعقد ندوة واحدة لمناقشة ذلك . وهو يقول أن الجماعات تنشر الثقافة الدينية بين الطلاب ويطبقون معارض للكتب الإسلامية وبأسعار منخفضة ، وفى هذا فيما يرى رد على من يقولون أنهم جماعات متخلفة ، إذ على العكس فمعظمهم من الطلاب المتفوقين ، ويسخر ممن يتهمونهم بأنهم ممولون من الخارج ، فحالتهم الاقتصادية أقل من المستوى المتوسط .

ونشرت جريدة الميدان فى عددها الصادر فى ١٧/١١/١٩٩٨ خبرا فى صدرها ل " زكى بدر " بأن أجهزة الأمن بالاسكندرية تحقق فى واقعة انتشار منشورات داخل جامعة الإسكندرية وعدة مناطق أخرى تحمل اسم " شباب فلسطين " ، وأن شابا ضبطت معه مثل هذه المنشورات عرف بانضمامه إلى جماعة الإخوان المسلمين .

كذلك نشرت نفس الجريدة فى عدد ١٥/١٢/١٩٩٨ ، نقلا عن تقارير أمنية أن أكثر من ١٣٪ من المعتقلين بتهمة الإرهاب والتطرف هم من طلبة المرحلة الثانوية .

وأكدت هذه التقارير أن الجماعات المتطرفة استطاعت تكوين جيل كامل من نوعية هؤلاء الطلاب وأطلق عليهم الجيل الرابع للجماعات ، وأوضحت أنهم أخطر الأجيال وأثرسها في التعامل مع الأنظمة الحاكمة . وأوضحت التقارير أن تدريب هذا الجيل يتم في مدارس الحكومة الفنية في الصعيد .

نوادى أعضاء هيئة التدريس :

كتب د الشافعى البشير أستاذ الحقوق بجامعة المنصورة مقالا مطولا بجريدة الشعب فى ٢٠/١٠/١٩٨٧ عن أزمة الثقة بين الحكومة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات هو بمثابة تأريخ للعلاقة بين الطرفين فى عهود وزراء أربعة هم د.حسن إسماعيل ، د. مصطفى كمال حلمى ، د. فتحي محمد على ، د. أحمد فتحى سرور ، وكان عام ١٩٧٨ والنصف الأول من عام ١٩٧٩ فترة أزمت متصاعدة داخل الجامعات ، فقد سعى المجلس الأعلى للجامعات إلى إحداث تغيير بقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ورأى كثيرون أن التغيير المقترح سىء ، فبدأ تحرك فى عدة صور ضده ، فكان أن وند المشروع ، ولكن المجلس الأعلى أقر فى جلسة ٣١ مايو ١٩٧٩ التى نحي فيها جانباً المشروع المقترح ، نظام الحرس البوليسى داخل الجامعات ، فأوجد بذلك بؤرة دائمة للتوتر وزيادة أزمة الثقة .

وفى عهد د. مصطفى حلمى صدرت اللائحة التى وصفها كاتبنا ب " المشئومة " لاتحادات الطلاب المثقلة بالعديد من القيود على حرية الطلاب ، ثم جاءت حملة سبتمبر الشهيرة ١٩٨١ ، والتى تم فيها فصل أربع وستين عضوا لا لشيء إلا لأنهم يعارضون سياسة الحكومة . وفى مارس ١٩٨٤ تم عقد مؤتمر عام لنوادى أعضاء هيئة التدريس بالإسكندرية ووضعوا مشروعا لتعديل قانون الجامعات والكادر المالى واللائحة الطلابية ، ثم طلبوا مقابلة السيد رئيس الجمهورية ، لكنه اعتذر عن ذلك ، مما جعل المؤتمر العام يقرر الإضراب عن العمل يوم الأحد ٨ أبريل ١٩٨٤ ، على إثره صدر قرار جمهورى بالاستجابة إلى بعض المطالب المالية ، ولم يحدث شيء بالنسبة للقضية الجوهرية التى هى إصلاح الجامعات من خلال تعديل قانونها ولوائحها تعديلا يكفل

ديموقراطية العمل الجامعى وحصانة الجامعة وحرمتها وحماية أعضاء هيئة التدريس من تفول السلطة على حساب الأداء العلمى ، وكادت أن تتجج مناقشات لجنة ألفت من أربع من رؤساء الجامعات وأربع من رؤساء النوادى ، لولا أن جاء وزير جديد هو د.فتحى محمد على .

فوجىء أعضاء النوادى بسياسة استفزازية تقوم على اقتحام قوات الأمن المركزى حرم الجامعة لتضرب وتحجز وتعتقل دون أن تقيم وزنا لحرمة الجامعة ، وبدا أن الوزير راض عن هذا ، بل وبدأت الدعوة الحكومية لتطبيق نظام الفصلين ، ولم يعتمد الوزير ما توصلت إليه اللجنة المذكورة ، بل بادر بالدعوة إلى اجتماع فى يناير ١٩٨٦ أثناء عطلة نصف السنة لرؤساء الجامعات لوضع مشروع لقانون الجامعات ، فأسرعت النوادى باجتماع فى ١٤ يناير وقرروا رفض المشروع الذى كانوا قد علموا بينوده السيئة ، وتم عقد مؤتمر عام بالإسكندرية فى ١٧ أبريل وجه فيه إنذار للحكومة ، كان مما جاء فيه :

" ينذر المؤتمر إنذارا واضحا وصريحا بأن تجاهل مشاكل وآراء ومطالب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية سيجرب عليه نتائج خطيرة للغاية أقلها عرقلة أو تعطيل أو توقف العمل بالجامعات المصرية ، وقد سبق أن تجاهلت السلطات مشاعر أعضاء هيئة التدريس مما ترتب عليه إيقاف العمل بالجامعات يوم ٨ أبريل ١٩٨٤ ، ويأمل المؤتمر العام أن يكون ذلك الحدث أو أمثاله دافعا قويا للسلطات على الاهتمام الكامل بآراء ومشاعر المواطنين وعدم تجاهلها مما يؤدى إلى نتائج ومواقف غير مرغوبة لأمن ومصالح البلاد " .

أما بالنسبة لفترة د.سرور - ولم يكن قد مضى عليها وقت كاف - إلا أنها بشرت فى انبداية بتفاؤل واضح نتيجة ترحيب الوزير بالتعاون مع النوادى ، لكن ما أن شكل لجنة لإعادة النظر فى قانون الجامعات برئاسة د. سليمان الطماوى الذى كان عميدا لحقوق عين شمس ، حتى سجل د. الشافعى اعتراضه وتشاؤمه ، أولا لأن النوادى لم تمثل فى اللجنة تمثيلا كافيا ، وثانيا لأن د. الطماوى كان قد وقف موقفا

مساندا لقرار الفصل الذى تم فى أحداث سبتمبر ٨١ وكتب مقالا يوم ٩ منه بالأهرام يعرب فيه عن تأييده .

ويكتسب ما كتبه د . حسن نافعة أهمية خاصة فيما يشير إليه من تربص جهات حكومية وحرصها على ألا تترك الهامش الضئيل للممارسة الديمقراطية حرا بغير أن تفرض ما تريد . وكان ذلك بخصوص صراع قام بين نادى هيئة التدريس بجامعة القاهرة ووزارة الشئون الاجتماعية بعد انتخابات التجديد الكلى التى أجريت فى ٣٠ مارس ١٩٨٤ ، وتناول د . حسن هذه القضية على صفحات جريدة الشعب فى عددها الصادر فى ٢٦/١١/١٩٨٥ ، حيث أسفرت هذه الانتخابات عن سقوط رئيس الجامعة السابق وفوز عناصر جديدة بعدد من المقاعد فى مجلس الإدارة .

لكن نتائج الانتخابات لم تنته إلى ما تهوى الشئون الاجتماعية التى استغلت ما فى يدها من سلطات يبيحها لها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فالنواذى تخضع للإشراف المالى والإدارى لها . لكن كان من المفروض أن تفرق الوزارة بين تنظيم يجمع أساتذة للجامعات لممارسة نشاط اجتماعى وثقافى وبين جمعية إسكان تعاونى أو جمعية لدفن الموتى ، والمجتمع يعطى ثقة كبرى فى الجامعات ومقدرة رجالها على حسن تقدير الأمور والوعى ما ينفع أو لا ينفع المجتمع والأفراد ، لكن الوزارة دأبت على معاكسة النادى ووضع العراقيل أمامه .

ومما ساقه د . نافعة مثالا على ذلك ، أن أرسلت مديرية الشئون الاجتماعية بالجيزة خطابا رسميا تعلق فيه على قرار مجلس إدارة النادى بتشكيل لجنة تحضيرية منه للإعداد لمؤتمر علمى حول تطوير التعليم الجامعى فى مصر تقول فيه أن ذلك ليس من اختصاص المجلس ، وأن جهات أخرى تتولى هذه المهمة ! كذلك قص كاتبنا أمثلة أخرى عن عدد من المماحكات الإدارية الشكلية التى سعت الشئون من خلالها إلى تعطيل عمليات التجديد الثلاثى لأعضاء مجلس الإدارة ، والتى كثيرا ما يمكن العثور على مئات الأمثلة فى عديد من انتخابات جمعيات كثيرة تتفاضى عنها الشئون ، لكنها ، عندما تتربص بجمعية ما وتضعها " فى دماغها " ، كما يقول التشبيه العام ، فإنها تبحث لها عن " القطط الفاوسة " ، أيضا كما يقول التشبيه الشعبى ، فمثلا كان مما

طغنت به فى صحة اجتماع الجمعية العمومية أن الدعوة لم ترسل للأعضاء بخطاب موسى عليه !! إلى غير ذلك من الأعيب وأحاييل إدارية !

وأبرز لنا د . أحمد أمين عبد الفنى ، فى مقال له بجريدة الشعب بتاريخ ٢٢/٤/ ١٩٨٦ الملامح العامة لمشروع لتعديل قانون الجامعات أقره المؤتمر العام لنوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، وهو مشروع يقوم على فلسفة مغايرة لفلسفة الضبط القائم عليها نظام التعليم الجامعى ، وهذه الملامح تتلخص فيما يلى :

أولا - التركيز على استقلال الجامعات وحرية الرأى والتعبير داخلها سواء لعضو هيئة التدريس أو الطالب وتأمين عضو هيئة التدريس ضد الإجراءات التعسفية الإدارية أو الجنائية .

ثانيا - تشكيل مجلس استشارى للجامعات يحل محل مجلس المجلس الأعلى ويرأس المجلس الاستشارى أحد رؤساء الجامعات ينتخبه أعضاء المجلس لمدة عامين ، كما يشترك فى عضوية المجلس رئيس الاتحاد العام لنوادى أعضاء هيئة التدريس .

ثالثا - انتخاب رئيس الجامعة بأغلبية أصوات أساتذة الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة تحقيقا للديموقراطية فى القيادة العليا للجامعة وبداية الإصلاح الحقيقى لمسار عملية التعليم والبحث العلمى فى الجامعات .

رابعا - وجود ثلاثة نواب لرئيس الجامعة يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر ، ويختص أحدهم بالشئون المالية والإدارية للجامعة لإفراح المجال للمنهج العلمى والأصول الجامعية السليمة فى النواحي الإدارية والمالية للجامعة .

خامسا - اشتراك عدد من الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين بالانتخاب فى مجلس الكلية

سادسا - انتخاب العميد بأغلبية أصوات هيئة التدريس بالكلية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، كما يتم انتخاب الوكلاء بنفس الأسلوب .

سابعا - انتخاب رئيس القسم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ثامنا - عدم إضرار عضو هيئة التدريس بسبب تأخير اللجنة العلمية الدائمة فى تقديم تقريرها ، والالتزام بتقرير اللجنة والقسم ، وحق عضو هيئة التدريس فى الاعتراض مسببا على قرار اللجنة والقسم ومجلس الكلية .

تاسعا - ضمان عدم نقل عضو هيئة التدريس خارج الجامعة تعسفيا .
عاشرا - إلغاء اللاحقة الطلابية الصادرة عام ١٩٧٩ ووضع لائحة طلابية جديدة
تنبثق من مؤتمر طلابى عام وتحديد مهمة الحرس الجامعى بحراسة المنشآت الجامعية
وعدم تدخل أجهزة الأمن فى شئون الجامعة .

ومن الواضح أن هذه المقترحات قد بالغت إلى حد كبير فى مطالب النوادى ، ويبدو
أنها نسيت المعطيات القائمة فى النظام العام الذى يستحيل أن يصل إلى هذه الدرجة من
الديموقراطية " الاثينية " غير القائمة حتى فى أكثر الدول الديموقراطية فى العالم
المعاصر . فالمسألة ليست تسطير أمائى وأحلام ويوتوبيا ، بقدر ما هى التحرك
الممكن فى ظل ظروف مجتمع له قيوده ومتغيراته التى قد لا نكون راضين عنها ، بيد
أن التغيير والتطوير لابد وأن يكون فى نفس الوقت تدريجيا وليس انقلابيا

ويبدو أن مسار الأحداث كان تيارا متدفقا لم يسع أحد لضبطه ، فكان انجراف
واضح للانحلال بمسائل سياسية تدخل فى باب الحزبية مما أتاح الفرصة فيما بعد
لإحاطة أداء النوادى بالعديد من الشبهات التى حرصت السلطات الرسمية على
تضخيمها ، وربما باختلاق بعضها ، وبالتالي الانحسار التدريجى فى قوة النوادى ،
حتى تحولت ، كما نرى الآن ، إلى مجرد " كافيتريات " أو جمعيات لتنظيم الرحلات ،
وتدبير مساكن وتصنيف للأعضاء !!

ففى عام ١٩٨٩ شهد مجلس الشعب مشادات هزلية بين وزير الداخلية (زكى
بدر) وبعض الأعضاء وصلت إلى الضرب وعرض شريط فيديو، وحدة فى العبارات
المتبادلة إلى درجة مخجلة ، فما كان من المؤتمر الثانى والأربعين لنوادى هيئات
التدريس الجامعية إلا أن ناقش هذه القضية ، خاصة وأن د. محمد حبيب رئيس نادى
هيئة تدريس جامعة أسبوط كان فى نفس الوقت نائبا فى مجلس الشعب عن تحالف
الإخوان المسلمين مع زكى بدر والأحرار ، وطالب الأعضاء بإقالة زكى بدر وأعلنوا
رفضهم لما حدث فى مجلس الشعب ، وطالب البعض بالإضراب يوما أو يومين لتنبيه
النظام الحاكم إلى ما وقع من أخطاء دستورية وخلقية فى الفترة الأخيرة ، وذلك وفقا
لما نشرته جريدة الوفد فى عددها الصادر فى ٤ مارس ١٩٨٩ .

وجهه د. يوسف عبد الرحمن رئيس نادى هيئة تدريس جامعة القاهرة خطابه إلى الرئيس مبارك قائلا : " إن الجامعات المصرية ورجالها يعترفون بفضلك فى ترسيخ الديمقراطية وحرية الرأى ، ولكن هناك أناسا حولك لا يريدون ذلك ، فهؤلاء الناس رجال لكل العصور ، فاحذر منهم ، إتهم أعداء للشعب وللحرية وللديموقراطية ، أعداء لك يا سيادة الرئيس ، ورجال الجامعات يريدون الوقوف خلفك حتى تعبر بمصر سنة ٢٠٠٠ إلى بر الأمان ، فنحن لسنا متطرفين ، ونريد أن نعرف ما هو التطرف فى نظركم . نحن ياسيادة الرئيس وطيون من الدرجة الأولى ، ليس لنا أموال فى الخارج ، بل نحن نقاوم الظلم والتعدى . إن رجال الجامعات يمدون أيديهم إليك فلا ترددها " .

الممارسة الديمقراطية داخل الجامعات :

إذا كانت الجامعة هى بالفعل " مصنع " للتفكير والبحث العلمى ، فإن من أهم الشروط التى لابد من توافرها لهذا المصنع كى يحسن إنتاج التفكير والبحث العلمى ، الحرية والديموقراطية . ومن هنا أصبحت الممارسة الديمقراطية هى الهاجس الذى شغل عقول جميع العاملين بالجامعات عبر سنوات طويلة ، بل نستطيع أن نقول أن هنا تكمن المأساة الحقيقية للتعليم الجامعى فى مصر ، بل فى بلدان العالم التامى ، ولعل الوضع الهزلى لها هو أحد مظاهر التخلف القائمة ، أو قل هو أحد أسباب التخلف !

ومن أقدم ما يمكن الإشارة إليه هنا هاتين القصتين المؤلمتين اللتين نشرتهما مجلة روز اليوسف فى ١٧/٢/١٩٧٥ على لسان اثنين من الأساتذة الذين تعرضوا للفصل من الجامعة ، مع ملاحظة أنهما مجرد أمثلة ، هناك غيرهما بطبيعة الحال . وهذه القصص قد أتت فى إطار تلك الحملة التى كنا قد بدأنا نشهدها ضد ثورة يوليو عموما وعبد الناصر على وجه الخصوص ، وكانت إشارة البدء ذلك الكتيب الشهير الذى كتبه توفيق الحكيم بعنوان " عودة الوعى " :

- القصة الأولى رواها د. رشوان فهمى ، أستاذ الطب الكبير وصاحب أول برقية أرسلت باسم جامعة الإسكندرية تأييدا لثورة يوليو ، ولما تمضى على قيامها ساعات ،

حتى لقد كاد مدير الجامعة وقتها د. مصطفى عامر أن يحقق معه ! وتوثقت صلته بقيادة الثورة إلى حد كبير وقائد الثورة جمال عبد الناصر ، ثم بدأت المتاعب في عام ١٩٥٩ لأنه رشح نفسه نقيباً للأطباء أمام وزير الصحة ، ثم عام ١٩٦٢ لأنه وقف في اللجنة التحضيرية (للميثاق) وقال أنه لا يخشى انحراف فرد أو جماعة ، بقدر ما يخشى انحراف الحاكم لأنه يملك سلطات كثيرة .

ثم تجمعت المتاعب عام ١٩٦٥ عندما رشح نفسه للنقابة مرة أخرى ضد أحد الضباط ، وزاره أيامها شمس بدران في العيادة وطلب منه أن يتنازل لفرض ونجح في الانتخابات ! وذات يوم وهو نقيب طلب منه د. النبوى المهندس أن ينظم مسيرة للأطباء ، فرفض أيضاً قائلاً له : خذوا موظفين عندكم واعملوا بهم مسيرة . كل هذا كان يحسب ضده دون أن يدري بفضل كتاب التقارير ! ولكن السبب المباشر لفصله كان عام ١٩٦٦ ، وكان بالغ التفاهة !

أقيمت في قصر العيني حفلة لتكريم الأساتذة المحالين للمعاش ، واستقبال الأساتذة الجدد ، وكان جمال عبد الناصر قد تكلم أيامها عن قصر العيني ، وقال ما معناه إننا نجحنا في إدارة قناة السويس وفشلنا في إدارة قصر العيني ، وقام د. عثمان وهبى في الاحتفال ، وطلب من د. رشوان فهمى كنقيب للأطباء أن يعقب على هذا الكلام ، فنهض وتكلم وأشاد بدور قصر العيني ، وقال أنه لو أعطيت له إمكانيات قناة السويس لأدير بنفس الكفاءة ، ولو أعطيت قناة السويس إمكانيات قصر العيني لتوقفت الملاحة .

وكان موجوداً د. حسين بهاء الدين أمين الشباب في ذلك الوقت ، ود. النبوى المهندس وزير الصحة ، وكلاهما كان عضواً في التنظيم السرى ، وقال له د. المهندس أنه لن يبلغ عن هذا الكلام ، ثم أسرع وبلغ ، وقال له : لو ما كنتش بلفت كان حسين بهاء الدين ح يبلغ . وأنا وزير وأخاف على مركزى ، لكن ، من الذى قال أن حسين بهاء الدين لم يبلغ هو الآخر ؟ وكان نصيب د. عثمان وهبى الطرد لأنه صفق لكلام د. رشوان ، أما د. رشوان نفسه ، فتوالى العقوبات : فرضت عليه الحراسة ، وفصل من الاتحاد الاشتراكى ، ثم من نقابة الأطباء ، ثم من الجامعة !! وأعقب المجلة هذه القصة بكاريكاتير لأستاذ يقول لمعيد بكلية الزراعة : أنا رأيتى يابنى بلاش تعمل رسالتك عن الكوسة بعدين تسبلك مشاكل كثير !!

كان رصيد الرجل فى بنك مصر ، عند فرض الحراسة مدينا بمائة جنيه بضمـان مرتبه ، وبعد الحراسة كان يعود إلى البيت ليلا فيجد رسائل دسها أصحابها من تحت الباب ، بداخلها مبالغ مالية ٠٠ جنيهان وثلاثة وأربعة ٠٠ مع كلمات تشجيع من ممرضات وتمورجيات ! أما الأطباء فجمعوا من أنفسهم مبالغ أكبر ، وأنشأوا له العيادة التى يأكل منها ، وقد عاد إلى الجامعة . ولكن المشكلة ما تزال قائمة ، وهى : كيف نضمن ألا يتكرر ما حدث ؟ إن الخوف آفة أى مجتمع ، وهو بالنسبة للجامعة كارثة !

- القصة الثانية رواها د. سعد عصفور أستاذ القانون الدستورى بجامعة الإسكندرية الذى بدأت حكايته من وقت مبكر إبان أزمة مارس ١٩٥٤ وصراع السلطة الشهير بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، وفى تلك الأيام كتب الرجل مقالا بجريدة (المصرى) تحت عنوان (الديمقراطية الحققة أو الجمعية التأسيسية) ودعا فى هذا المقال إلى ضرورة الرجوع إلى الشعب وانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً يحقق رغباته ، حتى لا يوضع دستور من أعلى يفرض عليه . وبعد هذا المقال صدر قرار بفصل جماعى لحوالى ٣٧ أستاذاً ، كان ١٢ منهم من جامعة الإسكندرية .

ومرت على د. سعد ، وفقا لما قال أيام سوداء ، وعزت عليه لقمة العيش فترة طويلة ، وخضع لمراقبة شديدة ، ولكن يبقى السؤال عن ضمانات المستقبل ؟ هنا رأى الدكتور أنه أسوء بالقضاء ، يجب أن يؤمن عضو هيئة التدريس على رسالته ، بأن ينص على عدم جواز مساءلته جنائيا أو مدنيا عن الآراء التى يبيدها والتى تتصل برسالته العلمية . كما أنه لا يجوز أن يقبض عليه أو تتخذ إجراءات جنائية ضده (فى غير حالة التلبس) إلا بعد أخذ موافقة من مجلس الجامعة المختص ، وذلك تحقيقا لمنع أى اتهام كيدى قد يكون مردّه إلى تدبير سياسى انتقامى .

وعلى صفحات جريدة الشعب بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٨٤ تحقيق صحفى لطلعت ربيع عن الحرس الجامعى ، بدأه بتصوير كاريكاتيرى لإجراءات أمنية مشددة وكأن الجامعات فى حالة حرب !! وكان من أعضاء هيئة التدريس الذين استطلع رأيهم د. طه وادى الأستاذ بقسم اللغة العربية بأداب القاهرة الذى قال أن الجامعة ليست مصنعا أو مؤسسة تجارية تحتاج إلى فرق من الأمن لحراستها ، وخاصة إذا كانت هذه الفرق من الأمن

ترتدى الزى المؤلف لرجل الأمن ، ولكن الجامعة بحاجة إلى قدر من الرجال معاونين
فى الإدارة .

أما د . عاطف البنا الأستاذ بحقوق القاهرة فقال أن الحرس الجامعى يجب أن يحدد
دوره بوضوح ، ويقتصر على حراسة المبائى والمنشآت الجامعية كالمعامل وغيرها ،
بحيث لا يتدخل فى غير ذلك من مجالات العمل الجامعى كالنشاط الطلابى وخلافه ،
وينبغى أن يكون الحرس تابعا للجامعة وتحت إشرافها المباشر ، وليس تابعا للداخلية ،
كما هو الحال بالنسبة لحرس مجلس الشعب الذى هو تابع لرئاسة المجلس .

وتذهب صحيفة الأحرار فى عدده الصادر فى ١٩٨٦/١٢/٨ إلى أن أجهزة الأمن -
وبخاصة مباحث أمن الدولة - تضاعف أعداد الطلاب الذين يعملون فى كتابة التقارير
عن زملائهم وأساتذتهم ، ورصدت لهؤلاء الطلاب المكافآت المجزية ، بل إن بعض
الطلاب من " كتبة التقارير " أصبح له عائد شهري من جراء هذه الوظيفة . والسؤال
الذى طرحه كل من " لطفى عبد اللطيف " و" لىلى بيومى " فى تحقيقهما الصحفى
بالجريدة عن هذا الموضوع هو : لماذا تفتشت هذه الظاهرة بين الطلاب فى الجامعات
اليوم ؟ وكانت هذه هى الإجابة :

العامل الأول ، يتعلق بالنظام السياسى الحاكم ومحاولاته لاجتذاب طلاب الجامعة -
الفئة المثقفة فى المجتمع - إلى جانبه وكسب ودهم ومساندتهم .
الثانى ، محاولات الحزب الحاكم أن تكون له كوادر طلابية داخل الجامعة لضرب
الاتجاهات السياسية والفكرية الأخرى .

الثالث ، الأمن وعلاقته بالجامعة ، فبعد فرض الحرس الجامعى عقب أحداث
١٩٨١ أصبح الأمن يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة داخل الجامعة : شطب الطلاب نوى
الاتجاهات السياسية المعارضة ومنعهم من الترشيح للانتخابات - منع إقامة الندوات
السياسية والفكرية - الاعتراض على تعيين بعض المعيدى بسبب انتماءاتهم السياسية
غير المرغوب فيها .

وأكد " عصام سلطان " الرئيس السابق لاتحاد طلاب جامعة القاهرة أن ظهور هذه النوعية من الطلاب الذين قبلوا أن تمتهن كرامتهم بهذا الشكل جاء نتيجة عنصر التهديد الذى يقوم به رجال الأمن داخل الجامعة ، فأولا يستغل رجال أمن الدولة أى خطأ يقع فيه الطالب ثم يبدأون فى مساومته مقابل التفاوضى عن هذا الخطأ فيطلبون منه فى البداية معلومات عامة عن بعض زملائه ويتدرج الأمر إلى أن يصبح طالبا بدرجة " مخبر سرى " .

وأشار بعض الطلاب إلى استغلال الأمن لفقر عدد من زملائهم لتجنيدهم ، فمثلا يستغلون حاجة الطلاب إلى دخول المدينة الجامعية نظرا لارتفاع أسعار الشقق المفروشة وارتفاع مستوى المعيشة عموما خارج المدينة ، ففي المدينة لا يدفع الطالب أكثر من عشرة جنيهات نظير الإقامة وتناول ثلاث وجبات ، فى الوقت الذى وصل فيه السرير فى الحجرة المفروشة إلى ٣٥ جنيها غير مصاريف الطعام . هنا يجد الأمن ضالته فى حاجة الطلاب الذين لم تنطبق عليهم شروط المدينة ويقوم بإدخالهم ثم يطلب منهم ما يشاء عن زملائهم !

وتتكرر الإشارة إلى هذه القضية الخطيرة على صفحات جريدة العربى فى عددها الصادر فى ١٩٩٨/١١/٣٠ فى تحقيق ل " حمدى سلام " فأشار إلى حديث لأحد طلاب المدينة الجامعية بعين شمس القاتل الذين قبلوا الحديث فى الموضوع ، حيث سبق لآخر أن قال : " إحنا ما صدقنا نسكن فى المدينة ومش ناقصين تقارير أمنية " ، أما الثانى فقال : أن التقارير اليومية التى يرفعها مشرفو المدينة لحرس المدينة وحرس الجامعة تكون تفصيلية لدرجة أنها تصف أدق تحركات الطلاب ، بل ويصل الأمر إلى عمل مفاتيح للغرف وتفتيشها أثناء وجودهم فى الكلية أو فى الأجازات !

وأضاف آخر بأن كتابة التقارير لم تقتصر على المشرفين وجنود الحرس ، بل أصبح الحرس الجامعى يجند طلابا فى كل مبنى للمساعدة فى كتابة التقارير عن زملائهم فى مقابل مزايا متعددة يحصلون عليها . وأجرى المحرر أحاديث أخرى ، معظمها يدور حول أن التقارير الأمنية لها دور كبير فى تسكين الطلاب ومتابعة إقامتهم فى المدينة .

وفى الثالث عشر من يناير ١٩٨٧ كتب " صلاح بديوى " فى جريدة الشعب تحقيقا صحفيا عن مظاهرات ضخمة شهدتها جامعة الزقازيق ، كانت البداية أسبابا طلابية تتعلق بامتحانات كلية التجارة ، ثم تطور الأمر إلى أن تحول الخلاف إلى مظاهرة ، تحولت بدورها مثل كرة الثلج إلى تحرك طلابى ضخم يصل إلى آلاف خاصة عندما تدخلت قوات الأمن واقتحمت حرم الجامعة بناء على طلب من رئيس الجامعة د . محمد عبد اللطيف ، حيث اشتعل الموقف ، وظهرت عربية مصفحة ، وقنابل مسيلة للدموع وقنابل دخان والبنادق الآلية ، ثم إذا بهتافات الطلاب تتحول إلى هتافات سياسية وأمرت نيابة أمن الدولة بحبس ٧٣ طالبا حبسا مطلقا ووجهت إليهم تهمة إثارة الطلاب وتحريضهم على التظاهر خارج الحرم الجامعى ، والاعتداء على المال العام .

واحتد د . إبراهيم دسوقي أباطة فى تعليقه على هذه الأحداث بوفد ١٩٨٧/١/٢ مخاطبا قادة النظام الحاكم ، أن الطالب الذى لا يتعلم السياسة فى الجامعة لن يتعلم شيئا يفيد منه المجتمع ، فالسياسة هى القناة التى تنقل العلم إلى المجتمع ، ونحن لا نعلم الطلاب إلا ليكونوا صالحين لخدمة وظنهم فى مختلف المجالات العامة . وأكد أن الجامعة فى مصر كانت أكبر منابر للرأى الحر ، وأول مدارس الوطنية الحققة ، ولكم وقفت الجامعة فى وجه الطغيان وتحذت جبروت الملك فؤاد والملك فاروق وصنعت أجيال الرواد الذين طاولوا السماء فى كل علم وفن ، ولم نسمع فى العالم كله عن جامعات عقت طلابها ضد السياسة إلا فى بلاد يحكمها القياصرة ويسوسها الجهل والتخلف ، وفى مثل هذه البلاد التعيسة تضرر عقول الطلاب وتهوى مداركهم وينصرفون عن السياسة إلى عالم السلبية واللامبالاة .

وانتقد " محسن محمد " بشدة الجامعات المصرية متهما إياها بالنفاق والسعى لإرضاء السلطة الحاكمة . . فى كل العصور ! وكان ذلك بمناسبة قرار مجلس كلية هندسة القاهرة بفصل خالد عبد الناصر ، الذى كان متهما بالاشتراك فى تنظيم " ثورة مصر " لمقاومة الإسرائيليين والأمريكان فى مصر . وكان سند المجلس مثيرا للضحك حقا ، ألا وهو أن خالدًا تغيب أكثر من أسبوعين ! فكم من أساتذة يفيبون أضعاف هذه

المدة ولا أحد يحاسبهم ، ولكنها عين السخط التى تبدى المساونا ، وعين الرضا الكليّة
عن كل عيب .

وأكد محسن محمد على أننا كلنا دائما مع السلطة . . إذا وجدنا أبناء المسؤولين
يريدون دخول الجامعة وينقصهم المجموع ويحتاجون إلى درجة أو أكثر منحنا
الاستثناءات للرياضيين وأبناء المقاتلين وغيرهم وغيرهم . وإذا رأينا المسؤولين
يريدون تعيين أبنائهم فى الجامعات ، غيرنا وبدلنا كل القوانين لمصلحة فرد دون خجل
وسط عيون جاحظة تعرف الحقيقة ، وقد يمنع الخوف أصحابها من الكلام العلنى ،
ولكنهم لا يتوقفون عن الهمس القاتل .

ويلتمس كاتبنا العذر للمسؤولين فى مصر ، فما دام أبناء أساتذة الطب يحصلون
على الدرجات العليا فى الامتحانات ليصبحوا أساتذة ، فمن حق المسؤولين ، وسلطاتهم
أكبر وأعلى أن يعينوا أبناءهم فى كل الكليات الجامعية وأن تكون البعثات الدراسية
لأبنائهم وأن يضغطوا على جامعات العالم لينالوا درجات الدكتوراه ، وما بعدها أيضا
!وفى رأى محسن محمد - سخرية - أن مجلس كلية الهندسة لم يخطئ بقراره طرد
أو فصل خالد عبد الناصر ، بل ربما يكون قد أخطأ يوم أصدر قرار تعيين خالد ، إما
لأن المجلس كان " ناصريا " يوم التعيين ، أو ظن أن الناصرية هى السائدة والمستقبل
لها ، فأسرع يقدم شهادة حسن سير وسلوك وناصرية أيضا !

وإذا كانت الانتخابات للعمادة مظهرا من مظاهر الهامش الضئيل لممارسة
الديموقراطية فى جامعاتنا ، لكن ، حتى هذا الهامش ، كان يصادر فى بعض الأحيان ،
وهذا أمر استفز كاتبنا الكبير أحمد بهاء الدين مما جعله يكتب فى أهرام
١٧/١٠/١٩٨٨ ناقدا موقف رئيس جامعة عين شمس ، د . محمد الهاشمى من اختيار
عميدى الآداب والتجارة ، فعندما أجريت انتخابات العمادة فى الآداب حصل د . سمير
نعيم أحمد على أكثر الأصوات ، ومع ذلك فقد اختير د . عبد العزيز نوار عميدا وكان
ترتيبه الثانى مكرر . والأدهى والأمر أن هذا الثانى كان بينه وبين سن المعاش ثلاثة
شهور ! وفى التجارة فاز د . عبد المنعم راضى ، وكان عميدا بالفعل وقت إجراء
الانتخابات ، فاختار رئيس الجامعة الفائز الثانى وهو د . إسماعيل العوامرى عميدا ،

صحيح أن قانون الجامعات يعطى لرئيس الجامعة الحق فى اختيار أحد ثلاثة من الحاصلين على أعلى الأصوات " ولكن الحق القانونى فى هذه الحالة ليس " هدية " لرئيس الجامعة ، ولكن كى يستخدم لحكمة علمية أو قومية أو أخلاقية ، وليس لمراعاة الصداقات والاستجابة للتوصيات !

ولا نريد أن نقول " كتب " د . الشافعى البشير ، وإنما " صرخ " فى مقال بعنوان (العدالة فى جامعاتنا) بعدد الشعب فى ١١/٨/١٩٩٦ ، بأنه بعد أن كانت هناك لجنة لإعداد مشروع قانون جديد للجامعات فى عهد د . سرور ، كان ينحو نحو مزيد من الديمقراطية ، إذا بنا نفاقاً بهجمة تنارية على الهامش الضئيل الموجود فيلغى مبدأ اختيار العمداء بالانتخاب ويصبح بالتعيين ، مع أن المطلب العام كان يريد أن يصبح اختيار رئيس الجامعة بالانتخاب !

ويندد د . الشافعى بما صار على يد العهد الحالى - وقت كتابة المقال - فى التعليم ، حيث شددت وزارة التعليم قبضتها على العمداء ورؤساء الجامعات وأساتذتها وخفقت أصوات صفوة هذا البلد فى نوابديها التى كانت تجرى انتخاباتها بحرية ونزاهة ، وتفرض قيادات علمية وفكرية وسياسية عظيمة تقف إلى جانب الدولة فى أزماتها وتعتبر عن رأى العام فى القضايا القومية بروح علمية وفكرية وقومية يتردد صداها فى المجتمع الدولى ، فيقال إن شعب مصر يفترض على كذا وكذا ، لأن صفوة أساتذة الجامعات تقف تلك المواقف المشرفة تعبيراً عن القاعدة العريضة لأساتذة الجامعات ، بل وشبابها من الطلاب المتعطشين للإسهام فى القضايا الوطنية والقومية .

ويتحسر كاتبنا على ما صار عليه الحال بعد ذلك حيث تتور المشكلات والأزمات فى قضايانا الملحة القومية ، ثم لا نسمع صوتاً للصفوة العلمية والفكرية الجامعية بنفس القوة التى كان يمثلها المؤتمر العام لنوادى أعضاء هيئة التدريس عن طريق حل مجالس إداراتها المنتخبة وتحويل رؤساء مجالس إداراتها إلى مجالس التأديب بسبب مواقفهم الاعتراضية والإصلاحية ، مثلما حدث لرئيس نادى جامعة الزقازيق د . محمد عبد الله ، ورئيس نادى جامعة قناة السويس د . سعيد سلامة ، ووصل أمر الكيد لهذا الأخير إلى درجة عزله من الوظيفة ، ثم أنصفته المحكمة الإدارية العليا بإلغاء ذلك

القرار الظالم ، وأنصفه مجلس تأديب الجامعة فى باقى الاتهامات الكيدية ، إذ أصدر حكمه فى ١٤ سبتمبر ١٩٩٦ ببراءته من إحدى عشرة تهمة نسبت إليه ظلما منذ أربع سنوات .

ويتساءل د. الشافعى ، ونتساءل معه ، هل هذه هى العدالة داخل الجامعة ؟
التربص بالقيادات الجامعية الممثلة خير تمثيل لأساتذتها والنيل منها كيدا وظلما وتخويفا لجمهور أعضاء هيئة التدريس وواد الرأى الحر داخل الجامعة من خلال حل مجالس إدارات نواديها وإدخالها فى متاهات قرارات وزارة الشئون الاجتماعية والمحافظين ، وتغيب الرأى القومى والوطنى والعلمى عن الساحة الوطنية والقومية المصرية والعربية كما هو حادث الآن ، ونحن فى أشد أزمتنا مع إسرائيل والصهيونية العالمية ومشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية التى كانت نوادينا المنتخبة الحرة تسهم فيها بالخبرة العظيمة ؟

وفى الحديث الذى أجرته سناء السعيد مع د. مفيد السابق الإشارة إليه سألته :
لماذا لا يكون الانتخاب هو الطريق الطبيعى لاختيار العميد ؟ فأجاب : أن الجامعة فى مصر جربت النظامين . . حتى سنة ٧٢ كان العمداء بالتعيين ، وقبل الثورة كان العمداء كلهم بالتعيين . وفى سنة ٧٢ طبق نظام الانتخاب وسارت العملية فى السنوات الأولى على ما يرام ، لأنه روعى فى الانتخاب ، الأكبر سنا والأكثر قدرة ، ولم تدخل العملية فى حساسيات شخصية ، ولكن مع تطورها ونموها أدت إلى صراعات شديدة ، وكنا نأتى قبل الانتخابات ونرى المجليهاات بين الأطراف والمنشورات المطبوعة التى وصلت إلى حد تناول الأعراض مع الأسف ومنح الوعود الزائفة ، كأن يقول أحدهم " إذا انتخبتمونى سأترك لكم الحبل على الغارب تعملوا اللي أنتم عايزينه وتهيصوا " !! أى أنه يعد بمزايا تخالف القانون .

هنا سألته المحررة عما إذا كان الانتخاب شرا دائما ؟ فنفى ذلك بالطبع ، فلكل نظام مزاياه ، فكان أن سألته عما جعل الدولة تتراجع عن نظام الانتخاب ؟ فأجاب : السبب هو المساوىء التى حدثت فى التجربة التى طبق فيها الانتخاب وبعض الكليات الكبيرة ، حدثت فيها مأس . وهنا قالت المحررة أن التعيين سيفرض على العميد تلقائيا أن

يوجه ولائه للسلطة وليس للمؤسسة الجامعية . لكن الوزير أكد أن لا هيمنة للسلطة ، ولو أحسن اختيار الفرد فإن التعيين يكون وسيلة جيدة ، لأن هذا موظف تنفيذى لا تمثلى . إنما خطورة التعيين تكمن فى الوسائل التى يمكن بواسطتها اختيار العميد الأفضل ، فالتعيين - على مزاياه - فيه صعوبة اختيار النوعية المطلوبة . وأقر الوزير بصعوبة التعيين ، فاختيار عميد للحقوق مثلا أيام كان رئيسا لجامعة القاهرة سهل ، ولكن كيف يختار عميدا للطب البيطرى ، مثلا ، وهو لا يعرف من هم أفضل العناصر ؟ !

وفجر " أحمد حسان " على صفحات الأسبوع ، بعدها الصادر فى أول ديسمبر ١٩٩٧ ، موضوع التدخل السافر للأمن فى انتخابات الاتحادات الطلابية ، على أساس أن هذا التدخل السافر يسلب إرادة الطلاب وينثر حولهم أجواء قهر ، يصعب معها أن يطالبهم بعد ذلك بأن يشاركوا بكفاءة واقتدار فى الحياة العامة ويتحركوا ضمن كتبية لمواجهة الإرهاب والتطرف . وساق المحرر عددا من الشواهد المؤسفة حقا :

فقد نقلت إلينا أخبار الحوادث محاولة انتحار قام بها أحد الطلاب المرشحين للاتحاد الطلابى لرسوبه فى الانتخابات التى شهدت مذبة من الشطب واسعة النطاق للطلاب المرشحين فى معظم الجامعات حيث بلغت فى جامعة القاهرة أكثر من ١٢٠٠ طالب ، وعزف الكثير من الطلاب عن المشاركة فى الانتخابات .

ويقول شفيق عبد الله بكلية التربية بجامعة طنطا أنه تم شطب ١٨٠ طالب بالكلية واقتصر القبول فى هذه الانتخابات على الطلاب " المأجورين " الذين يعملون مع حرس الجامعة ، على الرغم مما هو معروف عنهم من ميوعة وخلاعة وسوء خلق ، تم اختيار هؤلاء ، وشطب طلاب التيار الإسلامى المعتدل ، وختم الطالب حديثه بدعائه : " اللهم أشكو إليك ضعف قوتى وقلة حيلتى وهوانى على الناس " !

وقال طالب آخر من نفس الكلية " عمر عبد الخالق " بالفرقة الرابعة ، أنه تم شطب اسمه وغيره بدون وجه حق ، لقد كان رئيسا لاتحاد الطلاب فى المرحلة الثانوية ، فضلا عن اشتراكه فى مسابقات وأنشطة مختلفة ، لكن يبدو أن هذا لم يشفع له ،

وعندما ذهب الطالب إلى عميد الكلية يسأله تفسيراً أحاله على الحرس على أساس أنه بيده الكلمة !! ويتساءل الطالب : بالله عليكم أنا في حرم جامعي مدني أم في مؤسسة خاضعة لوزارة الداخلية وجهاز أمن الدولة ؟ أين أمارس أنشطتي وهواياتي ؟ أين أعبر عن طاقاتي الكامنة داخلي ؟ أألجأ إلى العنف والإرهاب لآخذ حقى ؟ أم أكون عميلاً للأمن وجاسوساً على زملاي حتى يرضى عنى الأمن ؟ !!

ومن رأى د. فاروق إسماعيل رئيس جامعة القاهرة أن تجرى الانتخابات في مقر خارج الجامعة ويشرف عليها الطلاب أو القضاء لأن انتخابات اتحاد الطلاب وفقاً لخبرته تتسبب في إحداث فجوة مصطنعة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، وقد تم الحكم لـ ١٤٠ طالبا بعد شطبهم عندما لجأوا للقضاء ، والجامعة لاتتوانى عن إصدار قرار بإعادة الانتخابات في اليوم التالي .

ونفى د. حسن غلاب رئيس جامعة عين شمس حدوث عمليات شطب في الانتخابات !! لأن كل الاتجاهات - كما يقول - كانت موجودة وممثلة في ترشيحات الطلاب بكليات التجارة والحقوق والتربية ، إلا أنهم انسحبوا وادعوا أنهم شهداء الشطب . ويرى د. غلاب أن من حق الكلية الشطب طبقاً للشروط الواجب توافرها . وأضاف رئيس الجامعة أنه لا يهमे من يأتي ومن أي تيار ، لكن من حقه أن يمنع أي منازعات حزبية ! ونفى التدخل الأمني وقال أن الذين رفعوا قضايا ضد شطبهم ٣١ طالبا من كلية التربية ، تم الحكم لصالح أربعة فقط منهم . والحق أن حديث سيادة رئيس الجامعة يثير علامات استفهام كثيرة عن مدى اقترابه من حقيقة مشهورة ومعروفة ألا وهي التدخل الأمني في انتخابات الاتحادات الطلابية .

ويتكرر الأمر عند كل انتخابات طلابية ، ففي عددها الصادر في ١٣/١١/١٩٩٨ تنشر الشعب تحقيقاً صحفياً لـ "محمود سلطان" يعرض فيه لصور متعددة من عمليات الشطب العشوائي والتدخل الأمني والتزوير في الانتخابات ، وعندما استطلع رأى د. عاطف البنا الأستاذ بكلية الحقوق أكد على أنه لا ينبغي التعميم ، ويرجع المشكلة إلى سوء اللاحقة الطلابية نفسها ، فهي تسمح باستبعاد بعض الطلاب لأسباب واهية مثل استبعادهم بسبب إحالتهم إلى التحقيق ، رغم أن الأصل أن المتهم بريء حتى تثبت

إدانتته ، وتتم فعلا إحالة طلاب إلى التحقيق فقط لمنعهم من المشاركة فى الانتخابات ، واستبعاد من وقع عليه جزاء ، وهذا يجب ألا يحدث لأننا هنا نوقع جزائين على فعل واحد بالمخالفة للقانون ، خاصة إذا كان الجزاء بسيطا مثل فصل الطالب أسبوعا أو إنذاره ، هذا فضلا عن التدخل المعروف والمتكرر من بعض الحرس الجامعى فى العملية من بداية الترشيحات ، وهذا أمر خطير جدا .

وفى تحقيق لكل من " محمد طرابية " و " أشرف البهى " فى جريدة الميدان ، بعددها الصادر فى ١٢/٢٢/١٩٩٨ ، بعنوان : (الطلاب يعتبرون على الدكتور مفيد شهاب ، وعدتنا بعدم تزوير الانتخابات . . ولم تنفذ وعدك) ، ومما جاء فيه ، حديث للطلاب " بدوى أحمد محمود " بالفرقة الرابعة بكلية الزراعة ، قسم البساتين ، جامعة الزقازيق ، قال فيه أن جميع طلبة وأساتذة وموظفى وعمال الجامعة فوجئوا يوم الأربعاء ٩ ديسمبر ٩٨ بمجموعة كبيرة من قوات الأمن تقتحم الحرم الجامعى وتضم ٦ بوكسات و٣ سيارات أمن مركزى ، ومعها ما يزيد على ٣٠ ضابطا وتحاصر جميع الكليات وتمركزت حول كليتى الزراعة والطب البيطرى بعد ايام قليلة من الصدامات بين الطلاب وإدارات الكليات ، وحدث العديد من المهازل فى الانتخابات الطلابية ، " رغم أننى أؤكد ومعى جميع طلاب الجامعة أن الانتخابات لم تجر فى أية كلية ، وكل الاتحادات التى تم تشكيلها جاءت بالتعيين وليس بالانتخاب ، باستثناء كلية واحدة فى كلية الطب وتمت فى دفعة واحدة أما باقى الدفعات فم تتم بها انتخابات .

وتعقيبا على ما رواه المحرران عن حوادث فصل واعتقال وشطب ، طالب " خالد محيى الدين " زعيم حزب التجمع ، بتبني قضية هؤلاء الطلاب والدفاع عنهم مؤكدا على ضرورة تكاتف كل القوى السياسية والشعبية لتكون بمثابة أداة ضغط على الحكومة وكل الجهات المسنولة للتوصل إلى حل لتلك القضية . وأكد خالد أنه ضد أن يقوم أى مسئول بالحجر على فكر أى شخص يرغب فى ممارسة حقه الدستورى الذى كفله الدستور . كذلك أكد أن هؤلاء الطلاب لم يمارسوا الإرهاب وإنما يمارسون حقهم الدستورى بالطرق السلمية وهو حق ديمقراطى وقاعدة ديمقراطية سليمة . .

أما د. حسن همام أستاذ الاجتماع (لم يذكر المحرر فى أى جامعة ؟) أول رئيس اتحاد طلاب الجمهورية العربية المتحدة من عام ٥٨ - ٦٢ ، فقد أبدى أسفه لما جرى حاليا فى الانتخابات الطلابية ، ويقول أن العملية تحصيل حاصل ، فمندوب الأمن بالجامعة يمنع الطلاب الحركيين والمنتمين بحجة أنهم جماعات تخريب ، فكيف حكم عليهم ؟ ويطالب بأن يترك هؤلاء للوائح الجامعية ، وإذا خرج عن التقليد الجامعية يقدم للتأديب . ووصف الاتحادات القائمة بأنها وصمة عار فى جبين الحركة الطلابية . فهم الاتحاد الآن سرقة النقوس . . حفلات هابطة تحضرها الشلل . موائد إفطار يحضرها الموظفون ليس فيها ما يوحى بأن الاتحاد فعل شيئا حتى تكافئهم .

وعن أثر كل هذا على الشباب أكد د. همام أن الشباب أصبح غير منتم وغير بناء ، حتى الطلاب الذين يرشحهم الحزب الوطنى ، كما يؤدى هذا إلى تهميش حياتهم الاجتماعية وعدم تحملهم المسؤولية ، ويؤدى أيضا لكثرة المرتقة داخل الشباب وعدم إيجاد كوادر شبابية ، كما يؤدى إلى إيجاد التطرف .

وفى نهاية هذا الجزء لا يسعنا إلا أن نشير إلى عدد من الأفكار التى نرجو أن تنير الطريق أمام هذه القضية الشائكة :

ففى مؤسسات التعليم وخاصة الثانوى والعالى والجامعى ما يزيد على الخمسة مليون ، ما بين طالب ومعلم ، وهؤلاء جميعا هم من خيرة أبناء الأمة ، ينفعلون بهمومها وبآمالها وبمشكلاتها وبطموحاتها ، ولا يمكن لهم أن يطمئنوا إلى تكونهم تكويننا سليما إلا إذا تدربوا على ممارسة الديمقراطية ، والتى من أحد مظاهرها ، حرية إبداء رأى فى قضايا الأمة المتعددة بالأسلوب القائم على الحجة والبرهان والمناقشة العقلانية والكلمة الطيبة ، حتى ولو جاءت النتيجة متجهة إلى ناحية معاكسة للرأى الرسمى . أما إذا تم بغير ذلك ، أى بأدوات عنف ووسائل تخريب وتدمير ، فلا تهاون فى مصلحة الأمة ولابد من الوقوف بحزم وحسم أمام هذه المحاولات ، على أن يكون الموقف منها نتيجة تحقيقات دقيقة وأمانة مصحوبة بالضمانات الديمقراطية المعروفة ، لا مجرد تقارير أمنية .

ثم إن القول بأن عمل عمداء الكليات ورؤساء الجامعات عمل تنفيذي لا تمثيلي بحيث لا تكون هناك ضرورة لانتخابهم ، يحتاج إلى المراجعة والمناقشة ، فهناك استقلال مفروض للمؤسسات الجامعية ، مما يحتم عليها الاعتماد على الفكر الجامعي الخاص بأعضائها وبالتالي فحتى يكون التنظيم مصنعا لإنتاج الفكر المستقل لابد للقيام بالعمل أن يكون معبرا خير تعبير عن أفراد المجتمع الجامعي ، والحكومة نفسها ، مفروض أنها جاءت نتيجة انتخابات شعبية ، وكذلك رئيس الدولة ، فهو يمثل رأى الأمة ، ولكنه ، إذا كان راسما وموجها للسياسة العامة ، إلا أنه فى نفس الوقت يرأس السلطة " التنفيذية " فصفة التنفيذ ليست مستقلة فى كل الأحوال عن صفة التمثيل .

إن السياسة هى أمر تدبير الأمة ، فكيف توضع العراقيل أمام من هم مربون للكوادر العليا التى ستخرج لتقود كافة الأعمال فى قطاعات الخدمة والإنتاج ؟ وكيف توضع العراقيل أمام الطلاب أنفسهم ، ثم يطلب منهم بعد ذلك إبداء الرأى فى الانتخابات العامة ، إذا كانوا لم يمارسوا الصورة السوية الحرة لها فى حياتهم الجامعية ؟

البحوث المشتركة :

يرتبط البحث العلمى ارتباطا وثيقا بالتعليم ، فكلما نتيجة للآخر ، إذ لا يتصور أن يكون هناك بحث علمى ما لم يكن هناك تعليم ، ليس أى تعليم وإنما تعليم جيد يدرب نفرا من المتعلمين على التفكير العلمى المنهجى بقواعده ومقوماته المعروفة ، ويعتبر البحث العلمى هدفا مهما للتعليم ، فليست مهمة التعليم نقل الثقافة القائمة فقط إلى الأجيال الجديدة وإنما نقدها وتطويرها كما ألمحنا إلى ذلك عدة مرات ، وأمر كهذا لا يتأتى إلا ببحث علمى . وعملية التعليم نفسها تحتاج إلى التجديد والتحديث بصفة مستمرة من حيث أهدافها وطرائقها وبرامجها ، وهذا أيضا أمر لا يتم إلا ببحث علمى .. وهكذا

لكن البحث العلمى ليس عملية محايدة تماما على الرغم مما يحاط بها عادة من تأكيد على ذلك ، فنحن ، شننا أم لم نشأ نتأثر فى اختيار الموضوعات ، وفى تفسير

النتائج بما نحمله من مذاهب ومعتقدات ، فضلا عن ذلك فالبحث العلمى يرتبط بقضايا المجتمع ومشكلاته ، لكن ماذا لو استغل البحث العلمى فى مجتمع من أجل أهداف " أمنية " تخص مجتمعا آخر ؟ إن أساليب التجسس لم تعد بأشكالها التقليدية المعروفة ، وإنما أصبحت هى كذلك متطورة تتخذ شكلا علميا ، خاصة أن " الأمن " لم يعد متصلا فقط بالبيانات الخاصة بالمعدات العسكرية والمواقع الهامة ، إنه يتصل بآراء الناس ومشاعرهم واتجاهاتهم وعاداتهم ، ومسائل مثل هذه لا تكشف عنها أساليب التجسس التقليدية ، مما يستتبع أن يجيء البحث العلمى نفسه طريقا مهما من طرق التجسس على الآخر .

وفى أوائل الثمانينات أثارت مجلة الأهرام الاقتصادية هذه القضية نتيجة إجراء بحوث عن طريق علماء مصريين عن قضايا تخص المجتمع المصرى لحساب مؤسسات أمريكية أو بتمويل منها ، مما اعتبره كثيرون أمرا يهدد الأمن المصرى ويعد محاولة لاحتواء العقل المصرى ، إلى الدرجة التى جعلت المجلة تشبه هذا الاتجاه بأنه " وصف مصر بالأمريكاني " أى أنه شبيه بمشروع " وصف مصر " الذى تم عن طريق الحملة الفرنسية ، مما كان له أثره فى لفت أنظار الاستعمار الأوروبى إلى أهمية غزو مصر واستعمارها .

وفى عدد الأهرام الاقتصادى رقم ٧٢٥ الصادر فى ١٢/٦/١٩٨٢ مقال للدكتور أحمد عبادة سرحان بعنوان (البحوث المشتركة وضرورة تطويعها للشروط المصرية) أشار فيه إلى عدد من المقالات السابقة حول نفس الموضوع ، وهو يأخذ على الاتجاه العام لما نشر بأنه يصور البحوث المشتركة وكأنها جميعا شر ، وأن أمرها خطير على أمن مصر . ويؤكد كاتبنا أن عددا كبيرا من هذه البحوث المشتركة هى بحوث هادفة كما أنها قد اختيرت لما لها من أهمية كبيرة لخطة التنمية ، بالإضافة إلى أثرها الواضح والكبير فى تنمية القدرات البحثية ، كما أن الكثير من هذه البحوث قد تم بعقول وأفكار مصرية ولم تدخل الخبرة الأجنبية فيه إلا لتقديم المشورة والخبرة . وبالنسبة لما كتب عن أن بحثا قد سارت فى غير هذا الاتجاه، فالدكتور سرحان يؤكد أن هذا استثناء لا قاعدة ، وقد تكون هناك مبررات أو ظروف دفعت القائمين عليها لاتخاذ هذا الإجراء .

ومن الأمثلة التي ساقها د. سرحان رداً على اتهام وجهه د. محمود عبد الفضيل للبحوث المشتركة ما يتصل بمعهد البحوث والدراسات الإحصائية بجامعة القاهرة والذي كان د. سرحان يشرف عليه ، فقد كان المركز القومي للإحصاءات الحيوية بالولايات المتحدة في سبيل إجراء دراسة مقارنة عن أطوال وأوزان الأطفال من سن ٦-٨ ورأى إجراء المقارنة مع دولتين ناميتين إحداهما بآسيا وهي الهند والأخرى بإفريقيا وهي مصر ، وتم الاتصال بالمعهد في هذا الخصوص ، وكان المعهد في ذلك الوقت متصلاً بوزارة الصحة لإجراء دراسة عن الحالة الصحية لتلاميذ المدارس ، فوافق المعهد على الاشتراك في الدراسة المقارنة على أن تكون جزءاً من الدراسة العامة ويتم تمويلها بالكامل عن طريق المركز القومي للإحصاء الحيوي ويتم تصميم البحث وتنفيذه وتحليله بالكامل بواسطة المعهد ووزارة الصحة وأن يحصل المركز المذكور على النتائج النهائية فقط .

وقد كان ، وتم ذلك كله ، وكان البحث يعتبر من أوائل البحوث (بل ربما الأول) الذي تعاونت فيه الجامعات مع وزارة الصحة ، ولم يكن للجانب الأمريكي أى إشراف على المشروع من أى نوع ، وكانت علاقته به هي مراجعة كشف الحساب السنوي الذي يقدمه المعهد لهم للتأكد من مطابقة بنود المصروفات لما هو متفق عليه في الميزانية ، وقام المعهد بنشر كافة نتائج الدراسة عن الحالة الصحية للتلاميذ وبذلك فقد أمكن الاستفادة من الأموال الأجنبية للقيام ببحث هام وضعت نتائجه أمام وزارة الصحة لاستخدامه في تخطيط الصحة المدرسية ، كما تم التوصل إلى المقاييس المعيارية للتلاميذ في السن المذكور .

ولعل المقال الذي كتبه د. حامد ربيع في الأهرام الاقتصادي ، العدد ٧٣٣ الصادر في ١٩٨٢/١٢/٣١ من أخطر ما كتب في هذا الشأن ، ويتبين لنا هذا من هذه الحقائق التي وضعها أمام القارئ :

- أول هذه الحقائق الرغبة الثابتة في معرفة مصر من الداخل وتحليل خصائص منطقها وأسلوب التعامل مع عقليتها وعقلية قياداتها السياسية والفكرية ، هذه المعرفة

لا تعود إلى الأسس القريب ، ولا تبدأ فقط مع الحملة الفرنسية وكتاب وصف مصر ،
ففى عهد على بك الكبير فكرت فرنسا فى مد نفوذها إلى وادى النيل والتدخل فى هذه
المنطقة ، ومن هنا أرسلت أحد ابنائها واسمه " سافادى " عاش فى مصر ثلاثة أعوام
أرسل خلالها مجموعة من الخطابات إلى المسؤولين تبين لنا كيف كان يتولى هؤلاء
الجواسيس جمع المعلومات من منطلق الفضول ظاهريا وحقيقة من منطلق التخطيط
الواعى لفهم عقلية هذه البلاد التى يرغبون فى الاستيلاء على خيراتها فعلا .

- ثانيها ، تدور حول طبيعة المخطط الاستعماري من حيث خصائصه العامة فى
التعامل مع مصر . إنه دائما يسير فى خطين متوازيين : خلق الفرقة بين القيادة
المصرية والشعب المصرى من جانب وفرض العزلة فى العلاقات بين مصر والدول
المحيطة بها من جانب آخر ، وكان محور ذلك دائما التعامل النفسى ، وأمر مثل هذا
يمكن إتقانه بمزيد من الدراسة والبحث فى خلايا المجتمع المصرى ونسيج العقل
المصرى .

- ثالثها ، أن الاستعمار الذى يعرفه العالم المعاصر ينطلق من مفهوم الاستعمار
الجديد ، والاستعمار الجديد يعنى بأبسط الكلمات : خلق التبعية المعنوية . التبعية قديما
كانت دائما هى القوة الغاشمة والقهر المادى والعضوى . جيش يأتى فيحتل الأرض
المراد استغلالها والحصول على ثرواتها . اليوم هناك أسلحة أكثر فتكا وأقل تكلفة .
أسلحة نفسية تواضع العلماء على تسميتها بكلمة الغزو المعنوى . هذا هو مفهوم
الاستعمار الجديد .

وفى مقال آخر حول نفس القضية للدكتور حامد ربيع بنفس المجلة بعددها رقم
٧٣٤ الصادر فى ١٩٨٣/٢/٧ وبعنوان (دور المعلومات فى الاستراتيجية الأمريكية)
يطرح أيضا ثلاث ملاحظات:

- أن من يعهد إليهم بهذه البحوث فى كثير من الأحيان لا يملكون أى معرفة حقيقية
بالبحوث الميدانية ، وهم إلى جانب ذلك يمتازون بالسطحية من جانب والفورور من
جانب آخر ، وهذا سلاح ذو حدين ، فهو من جانب يجعل المرء يطمئن إلى عدم قدرة

هؤلاء على البحث الحقيقي واكتشاف الحقائق المستترة خلف هذه المعلومات ، ولكن من جانب آخر يصيرون أداة واعية فى يد المخطط الأجنبى الذى يجلس إلى جوار هؤلاء ويستخدمهم كما تستخدم الدمى فى مسرح العرائس ، ويروى كاتبنا أن أحدهم ممن قام بتوجيه بعض هذه الأبحاث وبحضور قنصل مصر العام فى روما فى الشتاء السابق (١٩٨٢) قال له بالكلمة الواحدة : إن بعض ما قام به هؤلاء الباحثون المصريون لا يصلح حتى للنشر فهو مادة تافهة لا ترقى إلى مستوى المادة العلمية ؛ (قيمته إذن فى البيانات والمعلومات التى يقدمها) .

- كذلك فإن استخدام المعلومات أضحت عملية مرعبة من حيث القدرة والفاعلية . لقد ذكر البعض أنه فى عهد عبد الناصر استطاعت المخابرات الإسرائيلية من متابعة عدد علب السريدين المنقولة إلى منطقة الإسماعيلية تقدير تطور عدد القوات المصرية المقاتلة فى تلك المنطقة .

- الاستمارة التى تضم المعلومات قد تحتوى من الأسئلة ما لا صلة له بالموضوع ، ويستتر هذا وراء تبرير منهجى يقول إن كل استمارة يجب أن تتضمن مجموعة من أسئلة ضابطة ، أى أسئلة لا تتناول بالتحليل موضوع البحث ولكنها تسعى إلى جمع المعلومات القصد منها التأكد من صلاحية الحالة موضع التحليل للاعتماد على صدقها فى نقل المعلومات .

وفى مقال ثالث للدكتور حامد ربيع بالأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٣٩ الصادر فى ١٤/٣/١٩٨٣ بعنوان (الأمن المطلوب فى سياسة جمع المعلومات) ، ركز على النتائج السيئة التى ترتبت على ما حدث من حيث استخدام البحوث العلمية المشتركة فى جمع معلومات تمس الأمن القومى فى مصر لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بحكم العلاقة المعروفة بينهما :

١ - فهناك توجيهات البحث بصفة عامة إلى المشاكل التى تغنى فقط السياسة الأمريكية وليس تلك التى تغنى السياسة المصرية ، ولقد سبق أن طرح الكاتب موضوع تحضير العالم العربى ، فهل نشرت نتائج هذا البحث والذى أنفقت عليه مؤسسة فورد ؟

ولماذا لم تنشر نتائجه أو تتداول حتى كتابة المقال وظلت حبيسة الجدران بين روما وبعض الجهات المسؤولة في الولايات المتحدة ؟

٢ - ثم هناك القدرة على التأثير على صانع القرار المصري . جميع علماء تحليل وقياس الرأي العام يسلّمون بأن نشر نتائج الاستطلاعات قبل حدوث التصويب يؤدي إلى تشويه الرأي العام وذلك في المجتمعات المتقدمة ، فما بالنّا بما يمكن أن يحدث في المجتمعات المتخلفة حيث يتميز صانع القرار في كثير من الأحيان بالأمية السياسية ؟

٣ - ولا يجوز لنا أن ننسى الآثار السيئة عندما يرى العالم النظيف زميله الذي لا ولاء له وهو يرغل في الذهب ، بينما هو يعاني في سبيل لقمة العيش معاناة تعرفها جميعا رحيل علمائنا على العالم الغربي في صورة أكثر بشاعة ، وهو لذلك لا بد وأن يقود إلى عملية مزدوجة : تلويث نفسى على الأقل لمن يتعاون من جانب وتمزيق نفسى لمن يرفض مثل هذا التعاون .